تكامل الذكر والأنثى في الحياة

(ح٣)

القسم الأول: هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين

(الجزء الثاني)

الفهرست

البحث الخامس: في تطابق هوية الذكر والأنثى مع الخصائص الجسدية وفق مقتضى الحكمة والصالح الإنساني العام بحسب الفطرة والعلوم ذات العلاقة...٥

توضيح عام لدور الحكمة في تحديد الحالات المستقيمة عن الحالات المرضية..... ٥

حالات غير مستقيمة ومرضية فيها تتبين بالتنامي والانتشار..... ٧

دلالة الهدي الحِكَمي بأبعاده على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية..... ٨

البعد الأوّل: الأذى الجسدي الذي يوجبه الانطباع المغاير ٩

هل دفع الأذى النفسي يبرر تقبل الأذى الجسدي؟.....١٠

البعد الثاني: الأذى النفسي الذي يوجبه الانطباع المغاير.....١٤

البعد الثالث: الأذى الاجتماعي الذي يوجبه الانطباع المغاير..... ٢٠

اقتضاء النظرية الجديدة إبراز الجنس الاجتماعي وإخفاء الجنس الجسدي في المجتمع.....٢٠

توصيف إجمالي للاختلال الاجتماعي في حال تطبيق هذه النظرية.....٢٣

تفصيل وجوه الاختلال الاجتماعي.....٢٤

الوجه الأوّل: الاختلال الأسري من وجوه.....٢٥

١-تشوه التجاذب الغريزي في حياة الإنسان بين الذكر والأنثى.....٢٦

٣.....تكامل الذكر والأنثى في الحياة
٢-تعثّر الزواج والاختيار الزوجي بين الجنسين.....٢٨
٣-الاختلال الداخلي للأسرة.....٢٩
٤-تضرر الأطفال.....٣١
الوجه الثاني: اختلال عملية الإنجاب.....٣٢
الوجه الثالث: اختلال واسع بقواعد حفظ الخصوصية داخل الجنسين وتعذر الاندماج الاجتماعي من جهات.....٣٥
١-اختلال قواعد الستر الاجتماعي الواجب على الجنسين.....٣٦
٢-اختلال قواعد الأمن والحذر الأنثوي.....٣٨
٣-اختلال قواعد حفظ الخصوصية في أماكن تخفيف الملابس للحاجات المقتضية كالحمامات والمرافق.....٤٠
٤-اختلال قواعد الفصل بين الجنسين في الأماكن الضرورية كالسجون..٤١
٥-اختلال الاجتماعات الخاصة لكل من الجنسين.....٤٣
٦-اختلال تنفيذ الرغبات الخاصة للإنسان في التعامل مع أبناء جنسه....٤٣
٧-اختلال النشاطات الخاصة بأحد الجنسين مثل الرياضات غير المختلطة.....٤٥
٨-اختلال المشاعر الفطرية المختلفة تجاه الجنس المماثل والمغاير.....٤٦
اتساع الاختلالات المتقدمة بأمرين.....٤٨
الأمر الأول: ازديادات التحولات غير الاضطرارية لمجرد الميول والأهواء العارضة وتوضيح تنويع التحولات إلى اضطرارية وغيرها.....٤٨

فوارق التحولات الاضطرارية وغيرها.....٥٠
الأمر الثاني: فوضى التمظهرات الاجتماعية في المجتمع الإنساني.....٥٢
البعد الرابع: تهديد وجود النوع والتنوع الإنساني.....٥٨
إعداد الكون لأجل الحياة والإنسان.....٥٨
إعدادات متنوعة في داخل الإنسان لبقاء النوع الإنساني.....٦٠
تضعيف نظرية فصل هوية الذكر والأنثى عن الجسد لإعدادات بقاء نوع الإنسان.....٦٣

البحث الخامس: في تطابق هوية الذكر والأنثى مع الخصائص الجسدية وفق مقتضى الحكمة والصالح الإنساني العام بحسب الفطرة والعلوم ذات العلاقة.

توضيح عام لدور الحكمة في تحديد الحالات المستقيمة عن الحالات المرضية

إنّ تقدير الحكمة والصالح الإنساني الخاص والعام والوقاية عن الضرر مقياس وجداني وعلمي في فرز الظواهر المستقيمة والسليمة والصحية عن الظواهر الخارجة عن الاعتدال والاستقامة التي تعد ضرباً من العوارض المرضية بالمعنى العام كما تقدم ذكر ذلك فتمسك نفس الإنسان بميل أو خصلة مؤذية له وللنوع الإنساني يكون حالة غير مستقيمة طبعاً.

بيان ذلك: أنّ ارتكاب ما يخالف الحكمة يكون على مستويين:

١-مستوى يكون حالة تتفق للشخص أحياناً وهذا لا يكون حالة مرضية، بل هو حالة متعارفة، فعامة الناس يقعون في ما هو خلاف الحكمة في بعض سلوكياتهم، ولو كان ذلك حالة مرضية لكان كل الناس مرضى.

٢-مستوى تكتسب النفس اتجاهاً خاصاً في الإلحاح على شيء يضرها لا من حيث نفع متوقع منه كما في بعض الأفعال الخطرة التي يمارسها الأشخاص لاكتساب الشهرة والقبول والمال، بل استمتاعاً بنفس الفعل فهذه حالة مرضية

لأنها حالة مكتسبة مضادة للفطرة الإنسانية، وكل حالة مكتسبة مزمنة تتمسك بها النفس وتلح عليها إلحاحاً تعتبر حالة مرضية.

ويعوّل على هذا المقياس كثيراً في علم الطب في فرز الحالات السليمة عن الحالات المرضية في كثير من الحالات لا سيما النفسية منها، لأنّ العوارض النفسية تبدأ من مستويات دانية قد تكون مقبولة وتتصاعد بدرجة يكون لها أعراض شديدة مؤذية فيُبنى على أنّها خروج عن الصحة والاستقامة النفسية، فهي حالة مرضية، وقد يكون في المساحة الوسطى بين الحالات الخفيفة والشديدة حالات رمادية يختبر بلوغها حد المرض من خلال درجة تأثيرها السلبي في مجالات ثلاثة:

١-مدى تأثير الحالة العارضة على الشخص على أحواله الجسدية من الآلام والتعب والإرهاق والوهن والتعرق وغيرها على وجه مزمن.

٢-مدى تأثير الحالة على النشاطات الاعتيادية للإنسان بنحو عام ولصاحبها من قبل الابتلاء بالعارض بنحو خاص مثل النوم والمطالعة والدراسة والعمل والأكل والشرب والكلام والزواج والضحك والبكاء والاستقلال والعواطف.

٣-مدى تأثير الحالة تأثيراً سلبياً على حدوث سلوكيات فردية للشخص غير ملائمة مثل السلوكيات المؤذية لنفسه، والأخرى التي تعبر عن حالة عدم انسجامه مع ذاته على وجه غير متعارف.

٤-مدى تأثير الحالة العارضة على سلوكيات الشخص الاجتماعية، كأن تصدر له سلوكيات اجتماعية غريبة وغير ملائمة متكررة.

وهناك العديد من الحالات التي تدرج في ضمن الحالات المرضية على أساس ما توجبه من الأذى مما يتعلق بالتعلقات الغريزية مثل التعلق بالأطفال حصراً أو بالحيوانات أو بالمشاهد والصور غير الأخلاقية على وجه يعرض عن الممارسات الاعتيادية.

ومن جملة الحالات المرضية العامة الاستمتاع بإيذاء النفس ويسمى بالمازوخية وهي اضطراب نفسي يوجب تلذذ الإنسان بالألم الواقع عليه، ومن أقسامه المازوخية الغريزية حيث يرغب الشخص في أن يمارس غيره معه السلوك الغريزي المؤذي له.

وهذه الحالة تعتبر عملاً غير ملائم من المنظور الحكمي، لأنّ الحكمة تقتضي توقي الإنسان من الضرر إلا إذا كان له فيه مصلحة تقتضي تحمل الضرر.

حالات غير مستقيمة ومرضية فيها تتبين بالتنامي والانتشار

ومن الحالات غير المستقيمة والمرضية ما يتضح مدى الضرر فيها بالتنامي والانتشار والاختلال الاجتماعي.

بيان ذلك: أنّ الخلل في بعض الأمور النفسية البنيوية قد يبدو خطأ صغيراً لا أهمية له، إلا أنه من حيث كونه خطأ في أمر بنيوي فإنه كلما تنامى الشخص يكبر هذا الخطأ حتى يهيمن على صاحبه، ثمّ يسري إلى المجتمع، ثمّ يكون سريانه إلى المجتمع ابتداء في حالات قليلة لكنها تنمو تدريجاً حتى يصبح ظاهرة اجتماعية تتسع، فيتسع حتى تقع به الشبهة في الهدي الراشد والصحيح والسنن اللائقة

والملائمة بحياة الإنسان وتنمحق به السنن السائدة الصائبة والصحيحة فيسبب ذلك كارثة كبيرة ينهار بها ركائز البناء الاجتماعي السليم الراشد والصحيح.

فالحال في ذلك كالحال في بناء انحراف أساسه شيئاً قليلاً غير محسوس، فإنه كلما ارتفع هذا البناء ـ وهو إنّما يرتفع باتساق مع قاعدته ـ، فإنه سوف يزداد الانحراف تدريجاً، ولا يزال يزداد انحرافه حتى يبدو واضحاً جلياً، ولكن لا جدوى في تبيّن انحرافه لاحقاً بعد انحراف قاعدته من الأساس، وسوف ينهار لاحقاً لا محالة.

ويشبه ذلك بعض التغييرات البسيطة والدقيقة التي تقع في الخلايا فتؤدي بعد نمو الجنين وتكامله إلى تشوه كبير وعوق واسع للطفل بينما لم يكن في البداية إلا تغيراً طفيفاً.

وهكذا حال الخطأ في الأمور البنيوية كلها فإنّ الخطأ الذي يبدو يسيراً سوف يؤثر تأثيراً كبيراً من جهة نمو الأمور على أساس خاطئ فكلما نمى ازداد انحرافاً.

دلالة الهدي الحِكَمي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية

إنّ من جملة الموارد التي يفي الهدي الحِكَمي بتشخيص الحالة المستقيمة عن غيرها هو تحديد مبنى الهوية الجنسية، فإنّ هذا الهدي يرشد إلى أنّ الحالة المستقيمة اتساق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية، وذلك لأنّ انطباع الإنسان عن نفسه على خلاف جسده يوجب اختلالاً وأذىً كبيراً للفرد والمجتمع في الأبعاد الثلاثة وهي البعد الجسدي والنفسي والاجتماعي، وهذه الأبعاد الثلاثة يرتبط بعضها ببعض لارتباط الفرد والمجتمع، فالسلبيات في حياة الفرد تتمثل بالمجتمع ولا سيما

مع تعدد الأفراد وتكون ظاهرة اجتماعية، كما أنها في حياة المجتمع تؤثر على الفرد من جهة أنه يعيش أجواء المجتمع، وهذا الأمر ينبّه على أنّ الهدى الذي يشعر به جمهور الناس في شأن هويتهم الجنسية من موافقتها وابتنائها على الخصائص الجسدية هو الحالة المستقيمة والسليمة.

البعد الأوّل: الأذى الجسدي الذي يوجبه الانطباع المغاير.

إنّ افتراض مغايرة الهوية الجنسية للإنسان لخصائصه الجسدية يلحق أذى كبيراً بالإنسان جسدياً لأنه عادةً يدفعه إلى تشويه تكوينه الجسدي السليم والذي يعمل بشكل طبيعي، ويتمثل هذا التشويه في أمور متعددة:

١-استئصال وبتر الأعضاء والغدد الخاصّة بتكوينه الجسدي وزراعة مثال صوري من بعض الأعضاء الخارجية للجنس الذي يتراءى له عن نفسه.

٢-استعمال علاجات ضارّة لوقف إفراز الغدد المنتجة للهرمونات الملائمة لجسده إن لم يكن قد بترها، ثمّ ضخّ الجسم بالهرمونات المغايرة على خلاف التكوين العامّ الذي بنى عليه جسده منذ انعقاد نطفته، وهو يؤدّي إلى أمراض قد يعدّ من جملتها المرض الخبيث.

٣-الأضرار الأخرى الناتجة عن التصرفات التي تقدم وصفها في التركيب الجسدي والهرموني، وذلك لأنّ هذا الجسد قد صيغ على وجه خاصّ ملائم من الدماغ حتّى الغدد وسائر الأعضاء، ولذلك نجد أنّ أيّة مراجعة طبّية مهما كان هدفها تبتني على ثبت جنس المريض من كونه ذكراً أو أنثى، فالجنس الطبّي هو الجنس الجسدي (البيولوجي)، ولذلك فإنّ أي مساس بجوانب عميقة من هذا

التكوين يؤدي إلى أضرار جسدية عديدة كما يتمثل في الأعراض التي تشهدها هذه الفئة كالتعب والإرهاق والأمراض التي تبتلى بها.

٤-إنّ استئصال الأعضاء الداخلية والخارجية للجنس الذي ينتمي إليه الإنسان بجسده يفوّت عليه أيّ عدول لاحق عن انطباعه عن نفسه مع أنّه عرضة لهذا العدول، إذ من الملحوظ في كثير من الحالات تبلغ الألوف عدول المتحولين ـ لا سيما الذي كان تحولهم في زمان المراهقة قبل نضج أفكارهم وتكامل رشدهم ـ بعد مدة من إجراء العملية إلى جنسهم الأوّل، وفي هذه الحالة تتحقّق الكارثة التي لا مناص منها، إذ لا سبيل إلى استعادة تلك الخصائص نوعاً، وقد لوحظ أنّ هذه الحالة قد أدت في العديد من الحالات إلى انتحار الشخص في إثر ما يجده من المصاعب والاضطرابات النفسية في إثر عدم قدرته على تقبّل ما أصبح عليه من فقدان المقوّمات الجسدية لجنسه الطبيعي، ويتهم العديد منهم أسرتهم والأطباء والمعلمين بالتسرع في افتراض كون هويتهم الجنسية مغايرة لخصائصهم الجسدية.

٥-إنّ العوارض السلبية النفسية التي يبتلي بها الشخص المتحول ـ مما سيأتي توصيفها ـ تؤدّي بدورها إلى مضاعفات جسدية مؤذية طبعاً، كما أنّ المضاعفات الجسدية تؤدّي إلى مضاعفات نفسية سلبية من جهة العلاقة الوثيقة عموماً بين البعد الجسدي والنفسي للإنسان، وهي علاقة متى انتبه الإنسان إلى أبعادها انتبه إلى مدى الخطأ الفاحش في مقولة فصل الجنس النفسي والاجتماعي عن الجنس الجسدي كما جرى عليه الاتّجاه الحديث.

هل دفع الأذى النفسي يبرر تقبل الأذى الجسدي؟

وقد يقول قائل: إنّ من ابتلي بانطباع مغاير عن جنسه مغاير لتكوينه الجسدي إنما يختار ما يختاره من بتر الأعضاء ونحوه بها لذلك من التبعات الجسدية والنفسية من باب أخف الضررين؛ لأنه يريد بذلك تحقيق الانسجام لجسده مع انطباعه النفسي، ويعاني من العذاب من هذه الثنائية المتضادة في الجسد والنفس، وعليه فلا ضير في هذه الأضرار بالقياس إلى الأذى الذي يجده صاحب هذا الانطباع من مناقضة جسده لنفسه، ولذلك نجد أنه بنفسه يقدم على إجراء عمليات البتر والتزريق.

والجواب على ذلك:

أوّلاً: أنّ من غير الواضح أن يكون ما يفترضه الشخص المتحول في غمرة أجوائه النفسية تلك من أنه يسعد بالتحول الجسدي هو فعلاً أخف الضررين بالنسبة إليه، لعدة أسباب:

١-أنّ الذي يتبين بالتأمل الجامع في أحوال هذه الفئة التي جنسها على خلاف جسدها أنّ أحوالها الصحية والنفسية مجموعاً غالباً لن تستقيم على نحو عامة الناس المستقيمين، حتى وإن تمت مسايرته لانطباعه هذا وتلاعبه ببنيته الجسدية، فذلك خلل واضطراب نفسي حاصل لا محالة سواء ـ ينبغي إلى تغيير جسده وخصائصه بعض الشيء أو لا ـ لا سيما أنه لن يستطيع أن يتحول تحولاً حقيقياً إلى الجنس الآخر حتى يستمتع بمزاياه ويستريح بذلك، فالحال في ذلك كالحال في سائر الميول الغريزية والعامة الشاذة التي يعاني صاحبها منها وهو لا يجد سبيلاً

إليها مثل الميل الشاذ إلى التلصيص على الناس وإلى التعري أمام الآخرين، وإلى الفعل الغريزي مع الأطفال والمراهقين والحيوانات وأشباه ذلك.

إذاً لن يحصل الشخص صاحب الانطباع المغاير عن جنسه على حياة مستقيمة شأن سائر الناس.

ولما ذكرنا نرى أنّ الأطباء لا يوصون منذ حين في كثير من الحالات بإجراء العمليات الجراحية لبتر الأعضاء رغم أنّ الشخص يبقى يشعر أنّ هذه الأعضاء تنافر شعوره وتمنع من تقبل المجتمع له في ضمن الجنس الآخر الذي يفترضه لنفسه، لكن مع ذلك يرى كثير من المتحولين في غمرة مشاعرهم المغاير لجسدهم أنهم سوف يسعدون بالتحول الجسدي.

٢-ما ذكرناه من أنّ كثيراً من المتحولين المراهقين يرجعون على ما لوحظ في مئات من الموارد عن انطباعهم عن جنسها بعد إجراء العملية وبتر أعضائهم الجسدية المنافرة لانطباعه عن جنسها، مع أنه لم يبق حينئذٍ سبيل إلى العودة إلى الجنس الجسدي مما يؤدي إلى ابتلاء المتحول نوعاً بالأمراض النفسية واستعماله لأدوية نفسية قوية، وقد ينتهي إلى انتحاره في النهاية.

٣-يضاف إلى ذلك ما يجده المتحولون بشكل عام من العناء في الاندماج الاجتماعي مع الجنس الآخر الذي تحولوا إليه مما يؤدي إلى عوارض نفسية كثيرة، وذلك كله أمر معروف.

وثانياً: أنّ محل الشاهد في ما وصفناه من أضرار التحول الجنسي هو أنّ الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه يؤدي إلى أضرار جسدية كبيرة، فيدل ذلك على

أنّ هذا الانطباع حالة غير صحية ولا ملائمة حتى إذا فرض أنّ أخف الضررين فيها إيراد الضرر على الجسد من جهة تعذر إزالة هذا الانطباع عن النفس بعد تجذره فيها من جهة صعوبة زوال الاضطرابات النفسية من هذا القبيل كما هو الحال في شذوذ التعلق بالأطفال والحيوانات والمماثل وكذلك شدة المعاناة بهذه الاضطرابات، لكن يبقى أنّ هذا الانطباع النفسي يؤدي إلى إضرار الإنسان بجسده، فهو علامة على عدم كون هذا الانطباع صحياً.

وثالثاً: أنّ البحث هنا ليس في خصوص الفئة التي ابتليت فعلاً بالمشاعر المغايرة لجسدها عن جنسها فليفرض أنّ مسايرة هذا الانطباع في شأنها هي أخف الضررين، وإنما الكلام في اعتبار هذه الحالة ـ أي حالة الانطباع المغاير ـ حالة مستقيمة واعتيادية وصحية حتى تعرض بجنب الحالة الاعتيادية ـ وهي موافقة انطباع الإنسان عن جنسه لجسده ـ في مقام التشريع والتعليم والتربية والإعلان الاجتماعي عنه، لأنّ اعتبار هذه الحالة حالة مستقيمة مما يؤدي بطبيعة الحال إلى كثرة أهلها وخروج بعض الناس عن الاستقامة التي يكونون عليها لو خلوا وأنفسهم إلى هذا النحو من الانحراف النفسي والسلوكي المؤذي، لأنّ هذه الحالة كما يراه جمهور علماء النفس والطب النفسي لا تتولد مع صاحبها ولا تنشأ عن أسباب جينية وإنما تنشأ عن عوامل كامنة في البيئة والأجواء الأسرية والتعليمية والاجتماعية ونوع تأثر الشخص بها واستجابته لها وفق خصائصه النفسية، ومن المعلوم أنّ عرض هذه الحالة كخيار مستقيم في التعليم والتربية والاجتماع والتشريع يصلح عاملاً مساعداً على حدوثها وتجذرها وتمسك صاحبها بها.

وعليه فإنّ الالتفات إلى الآثار الفظيعة لها على جسد صاحبها ينبه على أنّ مقتضى الحكمة أن تعتبر حالة غير صحية بتاتاً، ولا يصح التضحية بالصحة العامة لأجل مسايرة حالات شاذة.

البعد الثاني: الأذى النفسي الذي يوجبه الانطباع المغاير.

إنّ هناك محاذير نفسية كبيرة تترتّب على هذا الفصل بين الهوية الجنسية للإنسان وبين خصائصه الجسدية، ومن جملتها:

١.التشويش الذي يستوجبه أصل المغايرة بين الخصائص الجسدية وبين انطباع الشخص عن جنسه، حيث إنّ الشخص صاحب الانطباع المغاير يجد منافرة بين نفسه وجسده، ولذلك يعبّر بعضهم بأنه يشعر بأنه قد خلق في الجسد الخطأ، فهذا الأمر يوجب هماً وغماً نفسياً كثيراً لمن ابتلي بذلك وذلك أمر مشهود.

٢.إنّ هناك العديد من العُقد والعوارض النفسية المشهودة لدى المتحوّلين والتي تؤدي إلى سلوكيات اجتماعية وأسرية غير ملائمة لا سيما في حياتهم الشخصية، كما يؤدي التحول إلى القلق والكآبة والاضطراب والإحباط والتشاؤم والأوهام حول تعامل من حولهم بهم.

ومن المتوقع وفق الخبرة العقلائية العامة ووفق معطيات علم النفس والطب النفسي أنّ جانباً مهماً منها[١] ينشأ عن نوع من التناقض والمواجهة بين الانطباع السليم للشخص عن جنسه الكامن في مرحلة العقل الباطن وبين الانطباع الآخر المغاير للجسد الناشئ من عوامل أخرى والتي يتمسّك بها صاحبها ويسعى إلى أن يُخْلص لها، في ما يوجبه من الميول والسلوكيات غير الملائمة للخصائص الجسدية، فهذه العقد والعوارض المرضية الناشئة من هذه الحالة بطبيعتها تشير إلى أنها حالة غير طبيعية ولا صحية.

٣.إنّ إلغاء التأصيل العقلائي العام في تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية بافتراض وجود خيارات متعدّدة ملائمة في الهوية الجنسية أمام الأشخاص والإذعان بها في مقام التعليم والتربية الأسرية والمدرسية يؤدي في حالات كثيرة جداً إلى وجوه متنوّعة من التشويش والقلق النفسي للناس الأصحاء المستقيمين، كما هو مشهود في المجتمعات التي انتشر فيها خيار التحول الجنسي، فقد كان الناس من قبل يجرون عموماً على وفق أجسادهم وتتحفّز لديهم الميول الموافقة لها ولذلك يعيشون وضوحاً وانسجاماً ـ عدا حالات شاذّة ونادرة ـ، ولكن بعد طرح خيارات متعدّدة أصبح لدى الكثير منهم تشويشاً أوّلياً في اتّخاذ القرار،

---

(١) نعم هناك جانب آخر قد ينشأ عن صعوبات الاندماج الاجتماعي للمتحولين ونظرة من حولهم إليهم.

لأنّ مسألة الذكورة والأنوثة تنوّع لا يمكن محوه من المجتمع البشري، فهي تمثّل جزءاً من الهوية الفردية والاجتماعية، فعلى الشخص أن يختار لنفسه خياراً ملائماً ويقرّر ما إذا كان يرغب أن يكون ذكراً أو أنثى وهو أمر يثير قلقه من جهة أنّه قرار مصيري ومؤثّر في حياته جدّاً ودائماً.

ويتمثل انتشار هذا القلق في مئات العيادات والمراكز الاستشارية التي استحدثت في الدول الغربية حول التحول الجنسي وتضاعف عدد المراجعين إليها في العصر الحاضر وزيادة نسبة المتحولين بالمقارنة مع نسبة السكان، فإنّ من العوامل الأساسية المهمة لذلك ـ كما يبدو من خلال المتابعة ـ هو انتشار وسواس الهوية الجنسية بعد فصل هذه الهوية عن الخصائص الجسدية، وترويج هذه الثقافة في أوساط الناس الذين يعيشون براءة الفطرة ونقائها وطهارتها واسترسالها واستقامتها.

٤.إنّ من وجوه التأثير السلبي لفصل الهوية الجنسية النفسية والاجتماعية عن الخصائص الجسدية أنّ الطفل ينشأ منذ الولادة على أساس هوية نفسية واجتماعية جنسية على أساس جسده، ثمّ يُخيّر بين البقاء على هذه الهوية التي نشأ عليها وبين مغادرتها، في حين أنّ مغادرتها تُوجب تناقضاً واضطراباً داخلياً من جهة التضاد بين الهوية السابقة والتي تم اختيارها، بل نفس تخيير الطفل بعد المراهقة في البقاء على تلك الهوية التي كانت في طفولته أو مغادرتها توجب تشويشاً نفسياً لديه.

بيان ذلك: أنّ عمق مسألة الذكورة والأنوثة في حياة الإنسان لهو بدرجة تقتضي أن يعتبر الشخص اجتماعياً ـ وليس جسدياً فقط ـ منذ الولادة ذكراً أو أنثى

ويجري على ذلك في مراحل الطفولة حتّى المراهقة ثمّ البلوغ والرشد الكامل، ولذلك يجري الوالدان والمجتمع الأسري والتعليمي والعامّ على تلقيه وفق جسده ويتم التعامل معه وترتيب ألبسته والأثاث المتعلق به وفق نوعه الجسدي ويسجل كذلك في الوثائق الرسمية الخاصة والعامة، كما أنّ الطفل بعد انتباهه إلى خصائصه الجسدية وتفاوتها عن خصائص الجنس الآخر يتكون لديه انطباع عن جنسه ملائم لجسده، إذ ليس بمقدوره بالنظر إلى مستواه الذهني أن يختار لنفسه هوية جنسية مغايرة، ولذلك فإنّ مخالفته لهذا الانطباع تقتضي تغييراً في هويته وسلوكه عما ارتكز في ذهنه وتربى عليه في الطفولة، فهو بذلك سوف يجد عناء نوعاً في أي تغيير سوف يجري عليه حتى وإن كان ذلك باختياره.

وقد لجأت بعض الدول ـ في سلسلة معالجة المضاعفات التي لا تنتهي لهذه النظرية المخالفة للفطرة من المنظور الشخصي والاجتماعي والتشريعي ـ إلى إلغاء فقرة الجنس في بيان ولادة الطفل وسجل أحواله الشخصية وسائر الوثائق الرسمية إلى حين البلوغ.

ولكن هذا القرار ليس بناجع، لأنّ خلو التثبت الرسمي للجنس فضلاً عن غرابته لدى العقلاء لا يوجب حل المشكلة، لأنّ الوالدين والأسرة دائماً يفرقون طبعاً بين الإناث والذكور جسدياً فيخبرون الطفل عن جنسه ويضعون له اسماً مذكراً أو مؤنثاً ويتعاملون معه على أساس الجنس الجسدي، كما أنّ الطفل نفسه سوف يكون انتباه عن نفسه وفق جسده، إذ لا يفهم معنى (الهوية الجنسية الافتراضية).

فلو كانت الهوية الجنسية للإنسان تابعة لجنسه الجسدي لكانت حالة فطرية مخلوقة مع الإنسان وتعالج الحالات النادرة الشاذة بما يلائمها ولم تحدث مضاعفات سلبية نفسية واجتماعية كالتي وصفناها.

٥.إنّ فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية يؤدي إلى إناطة اختيار الهوية الجنسية إلى الشخص قبل أن يتأهل فكرياً لاتخاذ مثل هذا القرار وهو أمر مجانب للحكمة تماماً.

بيان ذلك: أنّ الغريزة الجنسية تنفتق عند المراهقة عند البلوغ الجسمي للإنسان وهو يتفق في الذكور غالباً في سن الخامسة عشر، وفي الإناث في سن الثانية عشر، وفي هذا السن يميل الشخص المراهق إلى اتخاذ القرار في شأن هويته الجنسية بطبيعة الحال، كما لوحظ في البلاد التي أقرت فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية، نظراً لأنّ البلوغ يولد شعوراً قوياً بالميول الغريزية، ويدفع ذلك الشخص إلى اتخاذ قرار في شأن الهوية التي يختارها، ولكن الشخص يعيش في هذا العمر في مرحلة المراهقة التي تعرف بتقلبات المزاج والسعي إلى استقلال الشخصية، ولم يكمل لديه الرشد الفعلي الموجب لفهم آثار قرار التحول النفسية والاجتماعية على الشخص ومستقبله، إذ أنّ الرشد الفعلي العام والملائم يتأخر عن البلوغ لعدة سنوات، وقد حدد ذلك في بعض القوانين بـ(١٨) عاماً وفي بعضها (٢٠) عاماً أو في بعضها بـ(٢١) عاماً، ولذلك لا يكون قراره عند البلوغ الجسمي ناضجاً في كثير من الحالات، حيث إنه قد ينشأ عن التأثر بأحد الوالدين خاصة واقتفاء شخصيته، أو التأثر بالأولاد الأكبر سناً في الأسرة أو المدرسة أو نحو ذلك.

بينما يسمح في بعض الدول الغربية للطفل في هذا العمر حينئذٍ بتنفيذ قراره هذا من خلال الابتداء بمعالجات دوائية لإيقاف البلوغ سريعاً وتزريق هرمونات مغايرة في جسمه، وربما تجري له بإصراره أو حذراً من التأزم النفسي الشديد له أو انتحاره عمليات جراحية لتحول الجنس بالنظر إلى افتراض احترام قراره بعد أن تكونت لديه هويته الجنسية، فيتم بتر أعضائه الجسدية الداخلية والخارجية عند اختياره للهوية المغايرة، ليدخله في مصير لا سبيل إلى التراجع عنه أبداً، وعندما يكبر الطفل قد لا يشعر بالرضا عمّا اتفق له ويبتلي في إثر ذلك بأزمات نفسية مرهقة ويقدم في العديد من الحالات على الانتحار، وهناك حالات عينية مشهودة في ذلك.

وهكذا نجد أنّ هذا الاتجاه الحديث يعطي مضطراً الخيار للطفل في تحديد هويته الجنسية فيحددها إثر المشاعر الانفعالية والحادة في مرحلة المراهقة مما يؤدي إلى مضاعفات سلبية دائمة على نفسية الطفل في إثر القرار المتعجل الذي أتاحه له، بل دفعه إليه هذا الاتجاه الحديث.

٦. إنّ من وجوه التشويش النفسي الذي يوجبه الاتجاه الحديث في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية هو أنّ تشويش الشخص حول هويته الجنسية لا ينتهي بالقرار الأوّلي، لأنّ الشخص مخير حسب الاتجاه الجديد أن يختار هويته في كل وقت كما شاء، وهذا يؤدي إلى تشويشه في البقاء على القرار الأوّل أو العدول إلى قرار آخر وفق المثيرات والاستجابات الغريزية التي يجدها، كما لوحظ في العديد من الناس تحولهم عن جنسهم الجسدي بعد أن قضوا مدة طويلة وفقه

وعاشوا وتزوجوا على أساسه، وهذا يولد عناء في كثير من الحالات كما يعلمه الممارسون المطلعون على أحوال هؤلاء لا سيما أن تغيير القرار يوجب ارتباكاً في تعامل الشخص مع المجتمع، فإنّ المجتمع حول الشخص بطبيعته لا يتعامل مع هذا التلوّن بسهولة ويحذر من صاحبه ويراه شخصية غير مستقرة، ولكن الشخص يجد في داخله تحولاً عما كان عليه.

٧.إنّ من جملة وجوه تشوش النفس الناتج عن الانطباع الخاطئ هو الحذر في التعامل مع المجتمع، لأنّ التحول على العموم صادم للمجتمع بطبعه ولن يسهل تعامله مع الشخص وفق الهوية التي اختارها على خلاف خصائصه الجسدية كما سيأتي توضيح ذلك في الكلام على البعد الحكمي.

البعد الثالث: الأذى الاجتماعي الذي يوجبه الانطباع المغاير.

إنّ افتراض الهوية الجنسية النفسية والاجتماعية أمراً منفصلاً عن الخصائص الجسدية، واعتبار المظاهر الاجتماعية للذكر والأنثى تعبيراً عنها وليس عن النوع الجسدي يؤدي إلى تعثر كبير في الحياة الاجتماعية والمصالح العامة للناس، لأنها مبنية على فرز الذكر من الأنثى وفق التصنيف الجسدي وليس بالمنظور الآخر المبني على انطباع الشخص عن نفسه على خلاف جسده.

اقتضاء النظرية الجديدة إبراز الجنس الاجتماعي وإخفاء الجنس الجسدي في المجتمع

وبيان ذلك: يتوقف على توضيح مقدمة وهي أنّ نظرية فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية تتضمن إبراز تلك الهوية الاجتماعية أمام الناس

وخفاء الهوية الجسدية، لأنّ الناس إنما يشهدون عموماً مظاهر وسلوكيات الشخص الاجتماعية وهي وفق هذه النظرية لا علاقة لها بالخصائص الجسدية، وعليه فإنه لا مبرز نوعاً للخصائص الجسدية للشخص بتاتاً.

ويفترض وفق هذه النظرية أنّ الخصائص الجسدية للشخص هي خصوصية من خصوصياته التي لا ينبغي أن يتحدث عنها المجتمع بشكل عام، وإنما ذلك مما يحتفظ به المرء لنفسه ويبديه لمن شاء أن يبدي خصوصيته له، ويحتاج إلى إبداء ذلك في مقامين خاصين:

أحدهما: مقام المراجعة الطبية، لأنّ التشخيص الطبي يتفرع على الذكورة والأنوثة الجسدية لاختلاف الذكر والأنثى جسدياً فهما يختلفان اختلافاً كبيراً لا غنى من إطلاع الطبيب عليه، فيسأل المريض عن جنسه الجسدي ويجيب المريض بملء إرادته كما أنه يخبر الطبيب عن خصوصيات أخرى من أحواله بشكل خاص حيث يسأل عنها من جهة دخالتها في التشخيص الطبي.

وثانيهما: مقام الاقتران والزواج، حيث إنّ العلاقة الخاصة بين الزوجين تقتضي اطلاعهما على خصائص الآخر، وهذا مما يبوح كل منهما به للآخر بملء إرادته، إذ لا يوافق الآخر على الاقتران به من دون معرفة ذلك.

فهذان مقامان خاصان يُطلع الشخص نفسه الآخر على جنسه الجسدي، كما يطلعه فيهما على أسرار أخرى خاصة حيث يقتضي الأمر.

وأمّا فيما عدا ذلك فإنّ الهوية الجنسية التي يبديها الشخص ويتعامل معه إنما هي الهوية الجنسية الاجتماعية، وهي الجنس الذي اختاره لنفسه ذكراً أو أنثى،

فالمفروض تعامل المجتمع ـ من الوالدين والأقارب والأصدقاء والزملاء والمعلمين والدولة ودوائرها وسائر الناس كذلك ـ معه على هذا الأساس تماماً، ولا يصح التعامل معه على أساس جنسه الجسدي وإن علم بذلك، لأنّ في ذلك تعدّ على خصوصيته الشخصية.

وقد ذكر في هذا السياق أنّ التعامل المفترض يشمل جميع أنواع التعامل الاجتماعي بين اثنين ابتداء من الاسم والتخاطب إلى سائر الأمور، وذلك لأنّ أسماء الذكور والإناث تختلف عادة، ومن يتحول عن جنسه الجسدي إلى الجنس الآخر فإنه بطبيعة الحال يغير اسمه المذكر إلى اسم مؤنث أو العكس، فلا بدّ من ذكر الشخص بالاسم الجديد الذي اختاره وفق هويته، ولا يصح ذكره باسمه الأوّل قبل تغييره لجنسه.

وكذلك الحال في التعابير العامة فالذكر والأنثى يختلفان في التعابير الصريحة عن الجنس مثل (الذكر، الرجل، الأنثى، المرأة، النساء)، وكذلك يختلفان في بعض الضمائر في اللغة كما يختلفان في بعض اللغات كالعربية في كثير من الصفات إمّا في هيئة الكلمة كما يقال للرجل (عطشان) وللمرأة (عطشى)، وإمّا بإلحاق التاء في آخرها للأنثى مثل (مهذب ومهذبة)، فلا بدّ من مخاطبة كل شخص وفق هويته الاجتماعية التي اختارها لنفسه دون هويته الجسدية وإن اختلفتا وعلم المرء بذلك، فمخاطبة الشخص على أساس هويته الجسدية إهانة وإيذاء شخصي له، وكذلك الحال في سائر وجوه التعامل من الاجتماعات والنشاطات وغيرها.

إذاً وفق هذه النظرية تكون الذكورة والأنوثة المُعلنة للشخص حالة اجتماعية بحتة لن تطابق الحالة الجسدية الحقيقية، ولن تكون علامة عليها فتكون الحالة الجسدية الحقيقية حالة مكتومة وخاصة لن يطلع عليها غير الشخص نفسه ومن شاء.

توصيف إجمالي للاختلال الاجتماعي في حال تطبيق هذه النظرية

والواقع أنّ هذا أمر خطير للغاية لو تم جري المجتمع البشري عليه فعلاً حتى تتلقى الذكورة والأنوثة الظاهرة مجرد تذكر وتأنث اجتماعي لا علاقة له بالخصائص الجسدية، وتكون تلك الخصائص مكتومة، فإنه يؤدي إلى أضرار فادحة بالمجتمع البشري والسنن الاجتماعية التي فطر عليها، والتي جرت عليها البشرية منذ نشأتها حتى الزمان الحاضر من بناء الهوية الجنسية الاجتماعية الظاهرة على الخصائص الجسدية وكونها علامة عليها.

وإذا وجدنا عدم ترتب هذه الآثار بنحو واسع وفظيع حتى الآن، فلأن الأمر لا يزال في بدايته، ولا زال جمهور الناس يجرون المظاهر الاجتماعية لجنسهم على وفق هويتهم الجسدية، ولا زالت المظاهر الاجتماعية عند جمهور الناس علامة على الجنس الجسدي المتسق معها.

ويكفي منبهاً على الخطأ البديهي والفاحش في هذه النظرية أنّ الدول التي تتبناها بشكل صريح لا تطبقها في العديد من المجالات الاجتماعية، وتعتبر فيها بالجنس الجسدي الذي هو حالة خاصة حسب افتراضها ولا ينبغي التعامل الاجتماعي على أساسه مع الناس.

مثلاً في الرياضة بعض الدول عموماً تبني على الجنس الجسدي ولا تسمح بالشخص المتحول خاصة إذا كان محتفظاً بخصائصه الجسدية الكاملة أن يكون ضمن الجنس الآخر في الرياضة، فالرجل المتأنث المحتفظ بخصائصه الجسدية الكاملة يستصعب جعله في الرياضة مع النساء، كما أنّ الأنثى المتذكرة المحتفظة بخصائص الأنوثة يستصعب جعلها مع الرجال.

وكذلك الحال في السجن حيث إن للرجال سجناً وللنساء سجناً، وحيث لا يكون السجن انفرادياً كما عليه الحال إلا في فترة محدودة، فإنّ السجناء يكونون معاً، فهنا لا يجعل الرجل المتأنث المحتفظ بالخصائص الذكرية مع النساء، فأنهن يحذرن منه ويرين أنهن عرضة للتعدي عليهن من قبله، ولا تجعل الأنثى المتذكرة المحتفظة بالخصائص الأنثوية مع الرجال، فإنها تحذر من ذلك وتخشى من التعدي عليها، وهذا أمر بديهي عند جمهور العقلاء.

بل إنّ فلسفة الفصل بين الرجال والنساء أصالة تنتفي في مثل الرياضة والسجن إذا أريد تعامل المتأنث معاملة الأنثى وتعامل المتذكر معاملة الذكر، فإنّ الفصل بين الجنسين في الرياضة إنما كان من جهة قوة الرجال بالمقارنة مع النساء، كما يفصل بين الرجال وبين الصبيان من نفس الجنس لهذا السبب نفسه، فلم يكن من العدل إجراء المنافسة بين الجنسين بعد الاختلاف النوعي في مستوى القوة الجسدية، وكذلك الحال في السجن، فهذا السبب إنما يصح في الجنسين بحسب الخصائص الجسدية لا بحسب الهوية الاجتماعية.

تفصيل وجوه الاختلال الاجتماعي

وتفصيل وجوه الاختلال الاجتماعي الناشئ عن هذه النظرية هو أنّ اعتبار الذكورة والأنوثة بحسب الهوية الاجتماعية منفصلة عن الخصائص الجسدية تماماً يوجب خللاً في وجوه أساسية ثلاثة للاجتماع الإنساني:

الوجه الأوّل: الاختلال الأسري.

وهذا الجانب يمثل البعد الاجتماعي الخاص للحياة الاجتماعية البشرية، إذ الأسرة هي الخلية الصغرى التي يتكون المجتمع البشري العام نتيجة اجتماع عدد منها.

وقد كان هذا الاجتماع الأسري قد أعدّ له في خلق الإنسان إعدادات جسدية ونفسية ملائمة في الجنسين، فكانت الإعدادات الجسدية توزيع أعضاء التناسل ووظائفها على وجه ملائم على الجنسين، لتكتمل المجموعة بضم أحدهما إلى الآخر، كما كانت الإعدادات النفسية والغريزية من خلال الاختلافات النفسية والسلوكية المتلائمة والجاذبيات الخاصة في كل من الجنسين للجنس الآخر.

فهذه الإعدادات الجسدية والنفسية في خلق الإنسان وفق قواعد علم الأحياء العام والبشري لم تكن خصالاً فردية ولا اعتباطية، بل هي لأجل التوصل إلى الاجتماع الأسري، ولذلك كان فيها دلالة على أنّ الاجتماع الأسري الذي فطر عليه الإنسان وأعدّ له في خلقه هو التكوين الأسري المعتمد على التقاء الجنسين الذكر والأنثى.

وقد كان من النتائج المنظورة لهذه الإعدادات:

أوّلاً: الإيفاء بالحاجة الغريزية للجنسين على وجه ملائم ومتطابق.

وثانياً: توفير الراحة النفسية والسعادة من خلال الإيفاء بالحاجة إلى المساكنة والمعايشة الحميمة، بمعنى أن يعيش اثنان معاً في سكن واحد على سبيل الاسترسال من دون الحاجة إلى رعاية القيود التي تراعى في الاجتماع مع الناس.

وثالثاً: الإيفاء بالحاجة الشخصية إلى التوليد من جهة غريزة الأمومة والأبوة، وكذلك الحاجة النوعية إلى ذلك ببقاء النوع والتنوع الإنساني من خلال الإنجاب والتكاثر.

وعلى هذا النموذج الذي يتكامل به الجنسان ويتشاركان في بقاء النوع الإنساني بنيت الفطرة الإنسانية.

ويعتمد هذا النموذج على أمور:

١-سلامة التجاذب الغريزي بين الجنسين.

٢-تيسر الزواج والاختيار الزوجي.

٣-التئام الأسرة داخلياً.

٤-ضمان رعاية مناسبة للأطفال داخل الأسرة.

ولكن نظرية فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الجانب الجسدي يضعف هذه الأمور الأربعة جميعاً وفيما يلي إيضاح ذلك:

١-تشوه التجاذب الغريزي الفطري في حياة الإنسان بين الذكر والأنثى.

إنّ التجاذب الغريزي بين الذكر والأنثى جسدياً أمر أساس في ديمومة الحياة الإنسانية ونظامها، كما هو الحال في سائر الكائنات الأخرى التي تنقسم إلى الذكر والأنثى، فلو انتفت هذه الغريزة لأعرض الإنسان عن تكوين الأسرة لما يجده فيه

حينئذٍ من العناء والمخاطرة من غير أن يشعر فيه بالروعة وجاذبية وذلك لما تقتضيه من الالتقاء بشخص آخر غريب عنه واطلاعه على خصوصياته والاندماج معه تماماً رغم اختلاف الأذواق، الذي يمكن أن يكون كبيراً ومثيراً للعناء، ثمّ ما يستتبعه من الحمل والإنجاب ورعاية الأطفال والإنفاق عليهم حتى الرشد والاستقلال، فلولا الدافع الغريزي الذي يدفع الجنسين أحدهما إلى الآخر لم يستسلم أحد لهذا الخيار وأعرض عنه، وهذا أمر يظهر لمن خبر الحياة بشيء من التأمل.

وهذا التجاذب يبتني على وضوح الذكر والأنثى جسدياً في الاجتماع الإنساني، على ما كان عليه الأمر في المجتمع البشري، بل كانت المظاهر الاجتماعية ـ فضلاً عن دلالتها على الذكورة والأنوثة الجسدية ـ ترسخ الشعور بالذكورة في الذكر وبالأنوثة في الأنثى، كما أنه في الحيوانات كذلك بمعنى أنّ الذكر منها يشهد الأنثى وبالعكس، فيكون ذلك موجباً لانجذاب بعضهم إلى الآخر.

وإذا افترضنا أنّ الناس لم تدل مظاهرهم الذكورية والأنثوية على جنسهم الجسدي لم يميز أحد الذكر من الأنثى جسدياً.

وهذا بطبيعة الحال موجباً لتضعيف هذا التجاذب بينهم.

ونتيجة ذلك حسب تفاعل العوامل النفسية مع العوامل الاجتماعية انحراف الغريزة من النموذج المكون للأسرة إلى النماذج الشاذة التي تبتني على الإثارة من خلال المظاهر المغايرة المحضة بين من يكون مظهره ذكراً ومن يكون مظهره أنثى أو من يكون مظهره مزدوجا أو مزيجاً أو مغايراً، كما نلاحظ فعلاً بداية انتشار هذه

النماذج الشاذة وتوسعها في المجتمعات التي تبني على فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الهوية الجنسية الجسدية؟

بل من المتوقع أن يؤثر هذا الأمر سلبياً بنحو لا شعوري لدى من بقي على ترجيح اختيار قرينه من الجنس الجسدي الآخر، فهو أيضاً لن يجد تلك الجاذبية الفطرية بين الجنسين التي كانت معهودة من قبل في المجتمع البشري وهو مما يوجب ضعف العلاقة الأسرية وتعرضها للانفكاك بالطلاق.

٢-تعثّر الزواج والاختيار الزوجي بين الجنسين.

إنّ الزواج هو النظم الذي أُلهمه الإنسان للإيفاء بحاجاته الثلاثة، وهي الإيفاء بالغريزة وإيجاد رفيق يعايشه والإنجاب معه، فقد ألهم الإنسان أن يختار قريناً محدداً (أي زوجاً) يتفقان على هذه الأمور الثلاثة، ولولا هذا الإلهام لعاش الإنسان بغريزته فوضى جنسية، لأنّ كل شخص يكون معنياً بإيفاء غريزته كلما هاجت من غير أن يكون معنياً بطرف ثابت، فيكون الناس كحيوانات سائبة تفرغ غرائزها أينما تيسر، ولكن من المشهود أنّ الإنسان ألهم أن يفي غريزته من خلال الاقتران والتعاقد وتكوين الأسرة، وفي ذلك ما يلبي مضافاً إلى غريزته الخاصة حاجته إلى رفيق حميم في حياته والسعي إلى الامتداد والتكاثر بالإنجاب، وهذا ما أعطى للحياة الاجتماعية الإنسانية نظماً رائعاً وفريداً.

لكن الزواج بين الجنسين يتوقف على أن يحرز كل من الزوجين كون الآخر شخصاً ملائماً من حيث الخصال التي يهتم بها ليختار الاقتران به في حياته، وهذا الاختيار يكون سهلاً وميسراً إلى حد ما في المجتمع المبني على تحديد الهوية الجنسية

على وفق الخصائص الجسدية فيسهل بذلك الزواج، لأنّ الزواج في النموذج الفطري يكون بين الجنسين بحسب الخصائص الجسدية، وكل من الجنسين في المجتمع المفروض يرى الجنس الآخر في مشهد الحياة بما يدل على جنسه الجسدي، فيختار من شاء من الجنس الآخر ووافق عليه، وأمّا في المجتمع الذي تفصل فيه الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية، فإنّ اختيار الشريك المناسب يكون صعباً ومرهقاً ومحبطاً جداً، إذ لا يعلم الإنسان أنّ الذي أمامه بمظهرٍ ما هل هو جسدياً ملائم لهذا المظهر أو لا؟ فلا يعلم الذكر أنّ الذي أمامه بمظهر الأنثى هل هو ذكر أو أنثى؟ ولا تعلم الأنثى أنّ الذي أمامها بمظهر الرجل هل هو ذكر أو أنثى، فربما علق خاطر الإنسان فترة من الزمن بشخص توقع أنه من الجنس الآخر حتى إذا فاتحه وأبدى إعجابه به تبين أنّه شخص متحول وهو في الأصل من جنسه، وهذا المعنى يزداد إيضاحاً لمن خَبُر الحياة.

على أنّ الإنسان لا يأمن من ثبات توجهات قرينه، فربما يتزوج آخر من الجنس آخر ثم رغب ذاك أن يغير جنسه؟!

٣-الاختلال الداخلي للأسرة.

إنّ الحياة الأسرية بحسب طبيعة اقتضاءاتها وإعداداتها الفطرية تبتني على تنوّع الأدوار، ولكلٍّ من الرجل والمرأة خصوصيّتهما في ذلك، فالمرأة ذات خصوصية نوعية بالإنجاب ورعاية الأطفال وهي مركز الجاذبية والعاطفة داخل الأسرة حسب تكوينها الجسدي والنفسي والعاطفي، والرجل ذو خصوصية نوعية في

الانجذاب للأنوثة والتقدير لها والحياطة والرعاية والحماية والشعور بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة في ذلك.

ورغم أنّ هذه المبادئ ضعفت في بعض المجتمعات الحديثة إلا أنها لا تزال باقية ـ ولو في مستوى دانٍ ـ في أغلبها كما يظهر بمقارنة بعضها ببعض، ولذلك لا يزال يشكو دعاة المماثلة الكاملة بين الجنسين من عدم التسوية التامة بين الجنسين.

ولذلك فإنّ الثقافة ـ التي تساعد على تأنث الرجل في ميوله وسلوكياته وأدواره و استرجال المرأة في ميولها وسلوكياتها وأدوارها بدعوى أنّ تلك الفوارق كلها أمور مكتسبة ـ تُضعِف تدريجاً الخصائصَ الجسدية والنفسية الملائمة للحياة الأسرية، ويؤدي إلى تقليل فرص الزواج الناجح والحياة الأسرية السعيدة والمستقرة.

فمتى لم تكن الشخصية الذكرية والأنثوية الاجتماعية مرتبطة ولا معبرة عن الخصائص الجسدية، بل تمثل التمظهرات الاجتماعية الموافقة لمزاج الشخص، فإنّ ذلك يضعف دور الأنوثة والذكورة الحقيقية (الجسدية) في الحياة الأسرية فلا يجد الإنسان معه محلاً لأداء أي دور أسري ملائم لجنسه الجسدي.

هذا، وإذا كان هناك فريق من الناس لا يذعن بهذه المبادئ بتاتاً رغم شواهدها فإنّ في من نواجهه بهذا الخطاب من يدرك ويقر بهذه الحقيقة وكثيراً منهم يجري في نظمه الداخلي في حياته الأسرية على هذا الأساس، أو يعاني من اضطراب وضعه الأسري المتأثر بالنموذج الحديث، ولذلك يكون تذكيره بذلك مساعداً على انتباهه إلى الوضع الفطري.

٤-تضرر الأطفال.

إنّ تكفل الأولاد حتى الاستقلال ليس بالأمر السهل على الإنسان في هذه الحياة، ولولا الإعدادات المودعة في داخل الإنسان لكان مصير الأطفال الموت والضياع، ولكن أُعِدَّ الإنسان لرعاية الأطفال إعدادات جسدية ونفسية موزعة على الوالدين، ليتكون الأولاد وينشؤوا في بيئة ملائمة ويحتضنوا من قبل الوالدين بشغف وعناية، وتبدأ الإعدادات لهذه البيئة بزرع الرغبة النفسية في الأبوة والأمومة في الجنسين ليوجدا نسخة منهما فيتكاثران بذلك ويمتدان من بعدهما، وتلك رغبة توجد منذ تجاوز المراهقة والشعور باكتمال الرجولة والأنوثة قبل الزواج ثم يشتد، مما يبعث الذكر والأنثى على الزواج ثم يشتد بعد الزواج ويبعث الزوجين على الإنجاب، ثمّ ينتهي إلى توليد الأطفال ليمتدا في نسلهما، ثم ينشأ الأطفال بعد ولادتهم بين حضانة الأم الدافئة وظلال الأب الراعية، معتمدين على كونهم أولوية في حياة الوالدين.

وقد جهزت الفطرة الأنثى جسدياً بالحمل والتوليد والإرضاع ونفسياً بالعواطف الجياشة من الحنان والرحمة والمودة التي تفضل بها راحة الطفل على راحتها وجهزت الذكر جسدياً بالإخصاب ثم الشعور بالمسؤولية عن رعاية الطفل، وهذه الإعدادات تكون محفوظة في حياة اجتماعية يتمثل فيها الذكر والأنثى بما يعنيانه من التنوع الجنسي جسدي حتى يشعر الذكور بالذكورة ـ بما تعنيه من شهامةٍ ومسؤوليةٍ ـ وتشعر الإناث بالأنوثة ـ بما تقتضيه من عاطفةٍ وأمومةٍ ـ إذ

التنوع الجسدي هو الذي يحقق التوليد ويوزع الأدوار الملائمة بين الجنسين في تكفل الطفل.

ولكن الاتجاه الجديد في الهوية الجنسية الذي يفصلها عن الخصائص الجسدية تغير مسار الأسرة إلى اتجاه مختلف، إذ ترتكز الذكورة والأنوثة على التمظهرات الاجتماعية ومظاهر الإغراء من غير اهتمام بأمومة الأنثى ومسؤولية الذكر، لأنّ ذلك من شؤون الهوية الجنسية المبنية على الجنس الجسدي، ومن الطبيعي في مثل هذه البيئة الثقافية عدم كون الطفل أولوية في الحياة الأسرية للوالدين كما نشهده في عدم التوقي من الحمل ثم إسقاط الجنين ولو كان ذلك بعد ولوج الروح فيه، و إيكال الطفل إلى الخادمات رغم ما يكون الطفل عرضة له حسب دلالة الوقائع المعروفة إلى شواهد أخرى لا يسعنا ذكرها.

وهذا بطبيعة الحال يوجب تضرر الأطفال تضرراً كبيراً، لأنّ صلاح الطفل مرهون بالإيفاء بمقتضى الإعدادات الطبيعية لوجوده ورعايته في تكوين الإنسان ذكراً أو أنثى.

الوجه الثاني: اختلال عملية الإنجاب.

إنّ من وجوه الاختلال الاجتماعي التي يسببها فصل الهوية الجنسية عن الجسدية اختلال البعد الإنجابي في حياة الإنسان.

إنّ عملية إنجاب الإنسان للجيل اللاحق ضرورة في حياة الإنسان لا لكي يمتد هذا الجيل فحسب، ولا ليبقى النوع فحسب، بل لأجل الصالح الإنساني للجيل الموجود نفسه لحاجته بعد تجاوز سن العمل وبلوغ الشيخوخة إلى إدارة

الأمور والقيام بالوظائف والأعمال الضرورية لحياة الإنسان، ولذلك فإنّ هناك حاجة في المجتمعات الإنسانية إلى معدل مقبول للإنجاب توفيراً لوجود الشباب في المجتمع في مستوى مقبول حذراً من ظاهرة تشيخ المجتمع وفقدان الأيدي العاملة.

ووجود القوّة الشبابية التي يحتاج إليها المجتمع تتوقّف على أن يكون معدّل خصوبة المرأة في كلّ أسرة طفلين حتّى يعوّضا فقد الوالدين، وهذا المعنى يترتب على النموذج الفطري لحياة الإنسان واقترانه الأسري وهو الزواج بين الجنسين، إذ بهما يتكون الأولاد، وهذا النموذج يعتمد على تحقق الأمور الأربعة المتقدمة من سلامة الغريزة الرابطة بين الجنسين وتيسير الزواج بينهما وسعادة الأسرة والعناية بالأطفال، وتحقق هذه الأمور ـ كما بيّنا من قبل ـ يعتمد على بروز التنوع الرائع الذكري والأنثوي في الحياة الاجتماعية ليتقوى شعور كل بجنسه وبمزاياه التي زود بها في خلقته.

إذاً ظهر بذلك أنّ المصلحة الإنجابية للمجتمع تتقوم بأن تكون الهوية الجنسية الاجتماعية وفق الهوية الجنسية الجسدية، ولذلك فإنّ هذه المصلحة تتضرر تضرراً كبيراً بنظرية انفصال الهوية الجنسية الاجتماعية عن الهوية الجسدية إذا طبقت في المجتمع تماماً.

وقد ترتب هذا المحذور فعلاً في عدد من المجتمعات التي تتقبّل التحول من أحد الجنسين إلى الآخر وتتقبّل الارتباطات الشاذة، ويسود فيها ثقافة التماثل التام

لدور الرجل والمرأة وترى أنّ على المرأة أن تدخل ميادين العمل والوظيفة كالرجل.

وقد كان الاهتمام بدخول المرأة في العمل وتضعيف دورها الأسري في الإنجاب وسائر الشؤون الأسرية يُعلّل في البداية على أساس زيادة الأيدي العاملة والنموّ الاقتصادي للبلاد والأسرة، ولكنّنا نجد أنّ هذا التخطيط أدّى إلى عكس ذلك لانصراف المرأة عن الأمومة حتّى احتيج إلى تقبّل الشباب من بلاد أخرى.

والواقع أنّ كلّ تخطيط يجافي ما فطر عليه الإنسان فإنّ من المتوقع أن يؤدّي تدريجاً إلى مفاسد اجتماعية.

هذا ولن يستطيع المجتمع بعد التحول في ذهنياته وعاداته وأعرافه من تقبل الرجوع إلى الوراء، ولذلك نجد في بعض البلاد الغربية اهتمامها ـ بعد ملاحظة هذه النتائج ـ بتشويق الأزواج إلى الإنجاب من خلال امتيازات مالية، ولكن من غير أن يجدوا لذلك أثراً كبيراً لأنّهم أطفؤوا الدواعي الفطرية، وأخمدوا الرغبات الطبيعية وغيّروا سنن الحياة الأسرية وأولويات الناس وعوّدوا الناس على طلب المتعة واللذّة والراحة الفردية والتقوقع على الذات واستبدال الأطفال بل الأزواج والاجتماع مع الأصدقاء والجيران وسائر الناس في كثير من الحالات بالأنس بالحيوانات والمتعة معها، ومن الصعوبة للغاية أن ينساق الإنسان بعد التعوّد على الراحة للعود إلى الجهد والعناء وبعد التعوّد على المتعة للعود إلى الاقتصاد والاعتدال، كما يصعب عليه بعد الغنى تحمّل الفقر وبعد الصداقة تحمّل الجفاء

وبعد المكانة الكبيرة تحمّل فقدان المكانة والجاه، وإن كان عكس ذلك كلّه أمراً سهلاً وعملاً ميسوراً.

وقد تسعى بعض البلاد إلى معالجة هذا المحذور بتقبل هجرة الشباب من بلاد أخرى توفيراً للأيادي العاملة، لكن ذلك بدوره يؤدي إلى محاذير أخرى من حيث إثارة العصبيات واختلاف الثقافات ومخاوف التغيّر الديمغرافي كما نشهد ذلك كلّه في بعض البلاد الغربية.

والواقع أنّ الأقوام التي تبتلى بهذه الثقافة عرضة لأن ترجع أقلّية في بلادها، بل لأن يعتريها قلّة أشبه بالانقراض في أمد غير بعيد مثل بضعة قرون، وإنّما تُقاس الثقافات الراشدة والخاطئة بآثارها عبر الأجيال وليس بالمزايا الحاضرة المفترضة لها.

وسيأتي ذكر مزيد توضيح للموضوع في الحديث عن البعد النوعي في بيان التأثير السلبي لمثل هذه النظريات على بقاء النوع والتنوع الإنساني.

الوجه الثالث: اختلال واسع بقواعد حفظ الخصوصية داخل الجنسين وتعذر الاندماج الاجتماعي.

من وجوه الاختلال الاجتماعي الذي يحدث في إثر فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية هو ما يتفق في المجتمع العام من اختلال قواعد حفظ الخصوصية في داخل الجنسين وتعذر الاندماج الاجتماعي بين الأشخاص المتحولين وبين سائر الناس الذين توافق هويتهم الجنسية الاجتماعية مع خصائصهم الجسدية.

بيان ذلك: أنّ من المتعارف في المجتمعات الإنسانية كلها اختلاف التعامل مع الجنسين، لأجل حفظ الخصوصية أو غير ذلك بحسب اقتضاء الأحوال والمقامات المختلفة، وهذه حالة مشهودة في جميع المجتمعات في مختلف معالم الحياة منذ كان الإنسان وعاش حتى العصر الحاضر.

هذا، ومن الطبيعي أنّ من يتحول في مظهره الاجتماعي عن جنسه الجسدي إلى الجنس الآخر يريد أن يندمج مع الجنس الآخر اجتماعياً ويعتبر من جملته من قبل أفراد جنسه الجديد وجنسه الأوّل.

وإذا تأمّلنا مناط هذا الاختلاف في التعامل وجدنا أنه مبني على الجنس الجسدي، دون ما يضفيه الإنسان على نفسه من هوية خاصة، ولذلك يختل هذا الأمر بفصل المظهر الاجتماعي عن الخصائص الجسدية، فإنه إذا جاز تأنّث الذكر وتذكّر الأنثى ـ بمعنى ظهور أحدهما بمظهر الآخر اجتماعياً حسب رغبته الخاصة وإن كان ذلك مغايراً لوضعه الجسدي ـ تعذر التعامل معه على أساس الخصائص الجسدية طبعاً، إذ لا يمكن تشخيص ذلك من خلال مظهر الشخص نوعاً بعد اقتفائه أثر الجنس الآخر في مظهره الاجتماعي.

ومن وجوه الاختلال الذي تسببه النظرية المذكورة ما يلي:

١-اختلال قواعد الستر الاجتماعي الواجب على الجنسين بفصل المظهر الاجتماعي عن الخصائص الجسدية.

بيان ذلك: أنّ هناك ستراً واجباً ـ قانوناً وعرفاً ـ في جميع المجتمعات البشرية تقريباً حتّى البلاد الغربية، فلا يجوز لأحد أن يتجوّل عارياً بين الناس من دون ستر

ذلك، بل هناك حدود مرعية حتّى فيما إذا كان الإنسان في بيته وشقّته ولكن كان في مشهد من الناس.

وهذا الستر يختلف بالنسبة إلى الرجل والمرأة بعض الشيء، فأدنى الستر الواجب في بعض البلاد على كلٍّ من الجنسين ستر منطقة الأعضاء الخاصّة وما حولها في منتصف الجسم على وجه غير كاشف ولا فاضح، وعلى المرأة خاصّةً ستر منطقة الصدر بشكل خاصّ من جهة بروزها ولا يجب مثل ذلك على الرجل.

ولكن من المعلوم أنّ مناط الستر الواجب قانوناً إنما هو بالجنس الجسدي لما تمثله الخصائص الجسدية من خصوصية للإنسان وليس الهوية الجنسية ـ المفصولة عن الجنس الجسدي ـ فلا يصح إلزام الرجل المتأنّث الذي لا بروز لديه في منطقة الصدر بستره على أساس أنّه مقتضى تأنّثه كما أنّ من غير الصحيح أن يسوّغ للمرأة المتذكّرة ـ وهي بارزة الصدر ـ أن تكشف عن صدرها، لأنها ذكر!

وتوجد في مختلف الثقافات أعراف إضافية في الستر تكون واجبة وفق العرف ـ بحيث يستهجن مخالفة الشخص لها ـ تقيّد بعضها المرأة بمزيد من الستر بالمقارنة، كما أنّ بعضها الآخر يقيّد الرجل بمزيد من الستر[1].

---

(١) كالعرف الغربي الذي يجوّز للمرأة أن تلبس السروال القصير جدّاً ولا يجيز مثل ذلك للرجل بالنظر إلى خصوصيته، بل المتعارف أن يلبس سروالاً يكون إلى الركبة، أو دون ذلك بقليل.

ومن الظاهر لأيّ إنسان راشد أنّ هذا الستر يلائم الخصائص الجسدية للرجل والمرأة.

وإذا نظرنا إلى التشريعات الدينية ونحوها ممّا يوجب الحجاب على المرأة بستر مفاتنها من غير زينة دون الرجل، فمن المعلوم أنّها منوطة بالمرأة والرجل بحسب الجسد، لا بحسب الهوية التي يمكن أن يختاراها لأنفسهما بعيداً عن الخصائص الجسدية التي يكون واجداً لها بالفعل، نعم إذا استأصلت المرأة جسدياً بروز صدرها لم يجب الستر الإضافي لهذه المنطقة طبعاً.

٢-اختلال قواعد الأمن والحذر الأنثوي، فإنها أيضاً تختل بفصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية.

بيان ذلك: أنّ المرأة عموماً تأمن مثلها وتحذر من الرجل من أن يتحرش بها بالنظر أو الحركات أو الإشارات أو اللمس أو التعرّض الخاص لها، لأنّ وقوع ذلك من بعض الرجال تجاه المرأة أمر كثير حتى في الدول التي أطلقت الحرية للجنسين في المظاهر وغيرها، ومن المعروف أنّ النساء في العديد من المناطق حتى في الدول الغربية تحذر الخروج ليلاً خشية التعرض لهن من قبل الرجال.

وهذا الأمن يختل بفصل المظهر الاجتماعي للذكر والأنثى عن واقع خصائصهما الجسدية، إذ من المعلوم أنّ أمان المرأة إنما هو من المرأة جسدياً وإن كانت متذكرة بحسب المظهر، كما أنّ حذرها إنما هو تجاه من يكون ذكراً بحسب جسده وخصائصه الفعلية حتى وإن كان متأنثاً؛ لأنّ هذا الحذر وليد عاملين في الذكر، هما يوجدان في الرجل المتأنث كما في الرجل المستقيم:

أحدهما: قوة جسد الرجل بالقياس إلى المرأة وهو أمر ثابت علمياً من دون شك، فهذه القوة تتيح له التعرض للمرأة من غير أن تستطيع المرأة غالباً من الدفاع عن نفسها بما يصونها عن هذا التعرض.

وهذا الأمر في أصله مما لا يختلف فيه الرجل المتأنث عن الرجال الآخرين فهو يتصف بقوة الجسد التي تتيح له التعرض لها كما هو الحال في الرجل المستقيم، نعم إذا فرض أنّ الرجل المتأنث قد حافظ على خصائصه الجسدية فعلاً، فإنّ الخطر من جهته يكون أزيد من جهة أنّ خصائصه تلك قد تتيح له وجوهاً إضافية من التعدي.

وثانيهما: غرام الرجل بالمرأة وإثارته برؤيتها، وهذا الأمر أيضاً محفوظ في العديد من الحالات في الرجال المتأنثين، فإنّ الرجال المتأنثين قد لا يختلفون في ذلك عن الرجال المستقيمين الآخرين بالضرورة فهم أيضاً يُثارون برؤية المرأة، إذ لا يعبّر التأنث الاختياري حسب الافتراض المطروح عن انصراف الميل الغريزي إلى المرأة تماماً، بل يعبر عن الرغبة في المظاهر والسلوكيات الأنثوية الاجتماعية، لا سيما أنّ المعروف لدى أصحاب هذا الاتجاه الفصل بين الهوية الجنسية والتوجه الغريزي، وعليه فإنّ من العادي أن يكون الرجل المتأنث متوجهاً غريزياً إلى المرأة.

وعليه فإنّ تجويز تأنّث الذكر اجتماعياً يوجب الإخلال بالأمن الذي تجده النساء تجاه بنات جنسهن، إذ لا تثق المرأة بأن يكون الشخص الآخر الذي يتمظهر بمظهر المرأة رجلاً بحسب الجسد.

٣-اختلال قواعد حفظ الخصوصية في أماكن تخفيف الملابس للحاجات المقتضية مثل الحمامات والمرافق، فإنها لن تكون ملائمة إذا تم فصل المظهر الاجتماعي للذكور والأنوثة عن الخصائص الجسدية.

بيان ذلك: أنه لا شك في أنه لا بد من تأمين خصوصية الإناث والذكور في هذه الأماكن، ولذلك فإنّ من المتعارف حتى في البلاد الغربية تخصيص حمامات ومرافق للألبسة للنساء وأخرى للرجال، ومن الطبيعي أنّ هذه الأماكن ناظرة إلى الجنس الجسدي وليس الهوية التي يختارها الشخص لنفسه على خلاف الجسد، ومن المعلوم أنّ السماح بالدخول إنما يكون للشخص وفق مظهره الاجتماعي الأنثوي أو الذكري ولا يبتني على السؤال أو التفتيش عن الجنس الجسدي، وعليه فإنّ تسويغ تأنّث الذكر وتذكر الأنثى يتيح دخول الذكر المتأنث إلى حمامات النساء ودخول الأنثى المتذكرة إلى حمامات الرجال، لكن من المعلوم أنّ هذا أمر غير ملائم، لأنّ فلسفة فصل الجنسين مبني على الخصائص الجسدية الفعلية وليس على الهوية الجنسية[١].

---

(١) وذلك أنّ هذه الفلسفة تبتني على أمرين:

أحدهما: اختلاف أسلوب قضاء الحاجة بين الذكر والأنثى حسب الأعضاء الخاصة، فلا يناسب الأنثى المتذكرة أماكن الرجال كما لا يناسب الذكر المتأنث أماكن النساء.

وقد اتفق أحياناً دخول رجل متأنث إلى حمامات النساء في بعض تلك البلاد فإذا بهن يعلمن أنّه ذكر ففزعن وأنكرن ذلك للغاية ورأين في ذلك هتكاً غير سائغ لخصوصيتهن.

ويشبه الحمّامات بعض الشيء أماكن أخرى في بعض البلاد مثل المسابح الخاصّة ومواضع تبديل الملابس في المحلات والأماكن الرياضية وغيرها، فإنّ من غير المعقول تسويغ دخول الرجل المتأنّث مثلاً في أوساط الإناث مع عدم دلالة التأنّث على أيّة خصوصية أنثوية في البدن، بل في الميل والسلوك الغريزي أيضاً.

٤-اختلال قواعد الفصل بين الجنسين في الأماكن الضرورية مثل السجون، فإنّ من الضروري والمتعارف تخصيص سجن للنساء وآخر للرجال حفاظاً على أمن النساء وخصوصيتهن، كما قد تكون خصوصية الرجال أيضاً مرعية في ذلك.

ومن المعلوم أنّ فلسفة فصل الجنسين في السجن تبتني على النظر إلى الجنس الجسدي بالنظر إلى قوة الرجل واحتمال تعرضه للأنثى وبالنظر إلى حفظ الأنثى لخصوصيتها أمام الرجال.

والآخر: استحياء كل من الجنسين على وجه خاص من الجنس الآخر، وحفظه لخصوصيته معه وتحرجه عن وجود الآخر في هذه الأماكن، وهذا أيضاً يرتبط بالجنس الجسدي لا بالهوية الجنسية الاجتماعية المصطنعة.

ولكن إذا ساغ أن تكون الشخصية الاجتماعية للرجل أنثى، فإنّ ذلك يقتضي أن يسجن الرجل المتأنث في سجن النساء، وهذا ليس أمراً معقولاً ولن تتقبله النساء بحالٍ.

وقد حكي أنّه قد اتفق في بعض البلاد أنّ رجلاً اعتدى على امرأة فسجن مع الرجال، إلا أنّه زعم أنّه أنثى، فذهب به المسؤولون عملياً إلى سجن النساء، ولكن تعذّر عليهم توجيه ذلك قانونياً، لأنّ هذا الرجل بحسب افتراضهم ذو هوية أنثوية! وهم لا يستطيعون أن يقولوا عنه أنّه رجل وليس امرأة لأنّ هذا نحو اعتداء عليه في منظور اتجاه الهوية الجنسية الاختيارية.

ومثل السجون في ما ذكرنا سائر الأماكن المخصصة لأحد الجنسين مثل المدارس والقاعات والصفوف.

٥-اختلال الاجتماعات الخاصة لكل من الجنسين، فإنّ المنظور فيها الجنس الجسدي وهي تتعذر في إثر تسويغ تأنث الذكر وتذكر الأنثى في المظهر الاجتماعي.

بيان ذلك: أنّ هناك اجتماعات خاصة للنساء بينهن لا يرغبن فيها في حضور الرجال حفاظاً على خصوصيتهن لأغراض تقتضي ذلك، وكذلك الحال في الرجال، وهذا أمر بديهي وشائع.

ومن المعلوم أنّ تسويغ تأنث الذكر وتذكر الأنثى يوجب تعذّر هذه الاجتماعات لأنّها مبنية على الخصائص الجسدية لا على الشخصية الاجتماعية، وكثير من النساء لا يرين انتماء الرجل المتأنث إليهن خاصة إذا كان يحتفظ بخصائصه الجسدية وسلوكه الغريزي للرجل المستقيم، كما أنّ كثيراً من الرجال لا

يرون انتماء الأنثى المتذكرة إليهم خاصة في تلك الحالة، وتسويغ تأنث الرجل يتيح للرجل ـ وهو المغرم بالنساء ـ أن يتمظهر بالأنوثة ولو لمدة محدودة ليتوصل إلى غرضه.

ومما يلحق بالاجتماعات الخاصة المنتديات، فهناك منتديات خاصة تتحدث النساء فيها عن شؤونهن الجسدية وعوارضهن الجسمية والزوجيّة الخاصة بالإناث جسدياً، ولا يسمحن بمشاركة الرجال فيها ويكرهن ذلك، كما أنّ هناك منتديات رجالية على مثل هذا الوصف يتحدثون فيها عمّا يختص بهم، ومن المعلوم أنّ هذه الاجتماعات يعتبر فيها بالأنوثة والذكورة بحسب الجسد، وليس بحسب الهوية التي يتبناها الشخص لفترة قصيرة، وإذا جاز للذكر أن يتمظهر بمظهر الأنثى ويضع لنفسه اسماً مؤنثاً أو مشتركاً فإنّه يمكن له أن يدخل المنتديات النسائية بصورة أنثى واسم مؤنث، وفي ذلك ما يوجب انتقاض خصوصية هذه المنتديات.

٦-اختلال تنفيذ الرغبات الخاصة للإنسان في التعامل مع أبناء جنسه، فإنها تتعذر بفصل المظهر الاجتماعي للجنس عن الخصائص الجسدية.

بيان ذلك: أنّه في كثير من الحالات يرغب الشخص في أن يتعامل مع أبناء جنسه حفظاً للخصوصية الجسدية، فتريد الأنثى أن ترجع إلى طبيبة ويكون لها ممرضة وتستأجر خادمة وتركب مع سائق أنثى وتجلس بجنب راكب أنثى وتتحدث إلى مستمعة أنثى، ونحو ذلك، ومن المعروف في المستشفيات في بلاد الغرب أنّ للمريضة الأنثى أن تطلب كادراً أنثوياً لأجل الولادة أو العملية

القيصرية أو سائر العمليات التي تجريها لا سيما في المناطق الخاصة في جسدها، وقد يكون للمريض الذكر أيضاً مثل هذا الحق.

ومن المعلوم أنّ مثل هذه الرغبات مبنية نوعاً على النظر إلى الجنس الجسدي لا الاجتماعي، فالأنثى مثلاً حيث تريد طبيبة نسائية أنثى إنّما تريد طبيبة أنثى بحسب الجسد، وليس ذكراً جسدياً يكون قد تمظهر بمظهر الأنثى في السلوك الاجتماعي، وهذا الأمر مما يتعذّر على الشخص مع تجويز تأنث الرجل، إذ لا دلالة للمظهر الأنثوي للشخص مثلاً على حقيقة كون الشخص أنثى، بل لا يمكن اكتشاف ذلك ولو بالنظر إلى الوثائق الرسمية؛ إذ الذي يسجل فيها هو الهوية الاجتماعية لا الخصائص الجسدية، بل قد يمنع القانون في تلك الدول أن يتعامل الناس مع الشخص المتحول على أساس حالته السابقة ويؤدي ذلك إلى مؤاخذته قانونياً، لأنّ في ذلك هتكاً وإيذاء له.

وقد حكي أنّ امرأة رفضت في بعض تلك الدول من وجود ذكر متحول إلى أنثى بين الطاقم المرضي المعُد لإجراء العملية لها، فامتنع المستشفى من إجراء العملية، وهذا سلب للحرية الشخصية للمريض على وجه مستهجن لمن تأمّل الموضوع ووعاه.

هذا وفي بعض الحالات قد يرغب الشخص إلى أن يتعامل مع الجنس المخالف، فيرغب الرجل في أن يجد ممرضة أنثى لأنها أرفق مثلاً، أو ترغب الأم في أن تجد خادمة أنثى لأولاده الصغار وهم ذكور، لأنها أوسع بالاً وأكثر رفقاً

وملاءمة لهذه الغاية، وهو ما لا يؤمن منه أيضاً مع جواز تأنث الذكر، إذ الذكر المتأنث ليس على حد الأنثى في الرفق والرعاية.

٧-اختلال النشاطات الخاصة بأحد الجنسين مثل الرياضات غير المختلطة، فإنها تختل أيضاً بفرض الهوية الاجتماعية المصطنعة من غير اعتبار الخصائص الجسدية.

بيان ذلك: أنّ من البديهي أنّ الألعاب الرياضية العالمية عموماً إنّما تجري بين كلٍّ من الجنسين على نحوٍ منفصل، من المصارعة والسباحة والسباق ولعب الكرة وغيرها، ومن المعلوم أنّ فلسفة هذا الفصل بين الجنسين تبتني على الجنس الجسدي لا المظهر الاجتماعي، وذلك نظراً إلى أنّ الرجل يتمتّع بعظام وعضلات أقوى نوعاً، ولذلك لا يكون من الإنصاف معادلته بالمرأة وتفضيله في حال السبق.

وليس من الملائم بناء الرياضة على الجنس الجسدي للجنسين، لأنها نشاط اجتماعي عام، وبناؤها على الخصائص الجسدية يعني أنّ المتحول يقرن بجنسه الأوّل الذي تحول عنه رغم اختياره المظاهر الأنثوية، وهذا يكون مؤذياً له كما أنه يقتضي فحص كل من الرياضيين جسدياً للتأكد من جنسه الجسدي وهو غير ملائم.

لكن اشتراك الذكر المتحول إلى الأنثى مثلاً يستلزم انتقاض إنصاف النساء في الرياضة، إذ يدخل معهنّ رجال متأنّثون وهم يتمتّعون بقوّة الرجل وخصائصه الجسدية ويتقدّمون على النساء.

وقد اتّفق مثل هذه الحالة مكرّراً واستتبع شكوى النساء من ذلك، فهناك مثلاً رجل كان في السباحة في رتبة متأخّرة بالمآت، ثمّ تحوّل وشارك في سباق النساء فجاء في المرتبة الأولى، وأدّى ذلك إلى شكاية النساء من ذلك.

٨-اختلال المشاعر الفطرية المختلفة تجاه الجنس المماثل والمغاير، فإنها ترتبك في حال عدم دلالة المظهر الاجتماعي للذكورة والأنوثة على الخصائص الجسدية، لأنّ تلك المشاعر مرتبطة نوعياً بالجنس الجسدي، وليست الهوية الاجتماعية التي يختارها الشخص لنفسه على خلاف الهوية الجسدية.

بيان ذلك: أنّ لكلٍّ من الجنسين مشاعر نوعية تجاه الجنس الآخر، وهي مشاعر مختلفة بحسب الأحوال يؤدّي كلّ واحد منها دوراً ضرورياً، ويعتبر بها في التعامل مع الجنس الآخر، كما يعتبر الجنس الآخر في تعامله مع الجنس الأوّل، وهذه المشاعر مرهونة بالجنس الجسدي للآخر دون الهوية الجنسية الافتراضية.

ومن جملة تلك المشاعر على سبيل المثال:

أ. الشعور بالإثارة والجاذبية بين الجنسين، حيث يشعر الرجل بالإثارة تجاه الخصائص الجسمية للمرأة، وهذا شعور ينظر إليه الرجل في التعامل مع أيّة امرأة سواء كان بالاسترسال أو ضبط النفس أو إبداء العواطف بحسب اختلاف الرجال أو المقامات، كما أنّ هناك شعوراً مميزاً للمرأة تجاه الخصائص الجسمية للرجل، وهو شعور تعتبر به المرأة في التعامل مع الرجل على نحوٍ متفاوت.

وهذا الشعور بالانجذاب إنّما يترتّب نوعاً على الخصائص الجسدية دون الهوية التي يعتبرها الشخص لنفسه، وهذا ظاهر.

ب. الشعور بالحياء، فكلٌّ من الجنسين يرعى خصوصيته أمام الجنس الآخر في قلّة الملابس ونوعها وكيفيتها وفي طبيعة الحركات والسكنات، وهذا الشعور أكثر قوّةً وتأكّداً لدى المرأة تجاه الرجل.

ومن المعلوم أنّ هذا الشعور إنّما هو تجاه الجنس الآخر بالمنظور الجسدي، فالمرأة تستحي من الرجل جسدياً دون المرأة المتذكّرة، والرجل يستحي من المرأة جسدياً دون الرجل المتأنّث.

ج. الشعور بالكراهية، وهو شعور يحدث كثيراً لدى كلٍّ من الجنسين تجاه المشاهد الفاضحة للجنس الآخر، ويتلقّى ذلك نحو مساس بكرامة المشاهد، وقد يثير التقزز النفسي، وقد يتحقّق هذا الشعور لا تجاه المشهد فحسب، بل تجاه صاحبه من الجنس الآخر، ومن المعلوم أنّ المشاهد الفاضحة تختلف بحسب الجنس، فالمشهد الفاضح عند المرأة للرجل يختلف عن المشهد الفاضح عندها للمرأة، وهكذا الحال في الرجل، ومن المعلوم أنّ هذا الشعور إنّما يتحقّق تجاه الجنس الآخر جسدياً لا وفق هوية افتراضية مغايرة للخصائص الجسدية.

فهذه اختلالات اجتماعية واسعة في مشاهد الحياة كلها بانفصال المظهر الاجتماعي للذكر والأنثى عن الخصائص الجسدية ومن المتوقع أن تؤدي حماية الهوية الاجتماعية الحرة المغايرة للجسد إلى اضطهاد الأكثرية الذين هم ذوو هوية اجتماعية موافقة لجسدهم، وإرهابهم بالطرق القانونية، وإكراههم على تقبل المغايرين على حد تقبلهم لأبناء جنسهم حقيقة، وسلب حرياتهم الشخصية لأجل رعاية مشاعر تلك الهويات المنفلتة عن الإعداد الجسدي والنفسي الفطري.

اتساع الاختلالات المتقدمة بأمرين

ومما يزيد في الاختلالات المتقدمة أمران:

الأمر الأوّل: ازدياد التحولات غير الاضطرارية لمجرد الميول والأهواء العارضة، مثل الرغبة في تجربة أن يكون الشخص من الجنس الآخر (غير جنسه الجسدي) أو من جهة الإعجاب بخصائص ذاك الجنس السلوكية والاجتماعية.

توضيح ذلك: أنّ الباعث على التحول على نوعين:

١- التحول الاضطراري، وهو تحول لا محيص لصاحبه عنه ـ حسبما يفترض ذلك ـ من جهة الشعور بالانتماء إلى الجنس الآخر بشكل حاد ومتجذر ودائم.

٢- التحول الاختياري ـ وهو تحول ينشأ عن رغبة تطرأ على الشخص في أن ينتمي إلى الجنس الآخر ويتزيّا بزيّه ويتزيّن كزينته ويكون مع أفراده ويمارس سلوكياته من دون أفراد جنسه الجسدي.

وقد كان التحول الجنسي بافتراض الشخص مغايرة واقع جنسه لجسده أمراً نادراً في العصور السابقة، وكان يقتصر على ادعاء الشخص الذي لا يرى لنفسه خياراً بديلاً، رغم المصاعب الاجتماعية التي يلقاها، وأما رغبة الشخص وتمنيه أن يكون الجنس الآخر فلم يكن ينتهي إلى تكوّن هذا الانطباع لديه بتاتاً، بل يغادر هذا التمني والرغبة وفق السير الطبيعي للحياة ويتزوج وفق جنسه الجسدي ويكون شخصاً اعتيادياً، لأنّ الثقافة العامة كانت توجه الشخص تعليمياً وتربوياً إلى المسار المتعارف.

ولكن في الحياة المعاصرة اختلفت الأمور عملياً جداً، ونشأ نوع آخر من مغادرة الجنس الجسدي، وهو مغادرته على وجه الاختيار وربما الاختبار، وذلك منذ أن تزايدت الحريات الاجتماعية المتعلقة بالسلوكيات ذات العلاقة بالجنس والتي انتهت بهذه النظرية الغريبة وهي فصل الهوية الاجتماعية الجنسية عن الجنس الجسدي، والإقرار بأنّ انطباع الشخص عن جنسه على خلاف جسده لهو أمر سليم.

وازدادت هذه الظاهرة اتساعاً مع إمكان التدخل الطبي بنحو متزايد ببتر الأعضاء الجسدية غير المرغوب فيها وصناعة صورة بعض الأعضاء الظاهرية للجنس المفترض وترزيق هرمونات مساعدة على بعض المظاهر الثانوية للجنسين.

واتسع الأمر أكثر من ذلك بعد أن انتشر أنّ من غير الضروري أصلاً إجراء عمليات جراحية، فيمكن أن يبقى الشخص على وضعه الجسدي ويزعم أنّه من الجنس المغاير، أو يفترض نفسه جنساً ثالثاً بمزيج من الخصائص الجسدية والسلوكية المتغايرة.

وهذه الحالة تتجه نحو الزيادة والاتساع يوماً بعد يوم حتى أصبح هوس مغادرة الجنس الجسدي ينتشر شيئاً فشيئاً ونشأت مئات المراكز الاستشارية لهذه الحالة في الولايات المتحدة وغيرها.

وليس ببعيد أن تكون هي وأخواتها ـ مثل التوجهات الشاذة ـ هي الحالة الغالبة في تلك المجتمعات في يومٍ ما.

وهذا الأمر ـ ونعني اتساع ظاهرة التحول الجنسي ـ يؤدي بطبيعة الحال إلى تفاقم المحاذير المتقدمة، فإنّ تلك المجتمعات لا تزال تسير على أساس أمارية المظهر الاجتماعي على الهوية الجنسية وتوجب اكتشاف التحول ضرباً من المفاجأة، ويقل فيها حالات التحول، وفي العديد منها لا يخبر الشخص المتحول عن تحوله كي لا يقع مورداً للتعامل السلبي في بيئته، إلّا أنّ تلك المجتمعات هي في الحقيقة في بداية هذا الطريق وتسعى الجهات المسؤولة في تلك الدول إلى تذليل العقبات بشتى الوسائل أمام أن يصبح التحول حالة اعتيادية ومقبولة وتفصل المظاهر الاجتماعية لجنس الإنسان عن الخصائص الجسدية تماماً لينتهي الأمر إلى حيث لا يدل المظهر الاجتماعي على الخصائص الجسدية الملائمة له بتاتاً.

فوارق التحولات الاضطرارية وغيرها

هذا، ومن العلائم الفارقة بين نوعي التحول (الاضطراري والاختياري) عدة أمور مترابطة:

١- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يكون مبكّراً، وأمّا الشعور في التحول الاختياري فهو قد يطرأ بعد عمر من معايشة المرء وفق جنسه الجسدي بشكل ملائم، كما يتفق تحول بعض النساء إلى الذكورة بعد الخمسين مثلاً.

٢- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يكون متجذراً وعميقاً، ولا يكون مجرد تمنٍّ وميل ورغبة في تجربة جديدة والدخول في أجواء الجنس الآخر كما لوحظ ذلك في بعض الحالات.

وقد ذكر بعض المتحولين الإناث إلى الذكورة بعد ندمها على استئصال أعضائها أنّ ما حدث لها جريمة، لأنّ شعورها بأنّها ذكر لم يكن يزيد على أنّه كان يرى إخوتها الكبار ويعجب بهم وبتصرفاتهم ويرغب أن يكون مثلهم، ولكن الأهل والأطباء جنوا عليها بالمبادرة إلى قبول ذلك منها وحمله على محمل الجد تماماً من غير انتظار ملائم ولا إرشاد وتحذير وبيان للعواقب والمضاعفات.

وقد يصح القول إنّ الشعور في التحول الاختياري لهو أشبه بأن يكون تمنياً من أن يكون شعوراً فعلياً بكون الشخص من الجنس الآخر.

٣- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يكون شعوراً ثابتاً لا يتغير ولا يتزحزح مهما اختلفت الظروف والأحوال، ولكن الشعور في التحول الاختياري قد يكون موجة عابرة في النفس فحسب، ولكن قد يقطع الطريق على صاحبها بتر الأعضاء الجسدية الفاعلة التي لا سبيل إلى استرجاعها.

٤- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يكون محفوظاً وفاعلاً مهما أخبر الشخص عن مضاعفات التحول ومضاعفاته الجسدية والنفسية والسلوكية والأسرية والاجتماعية ومهما وقف على التجارب الأخرى ومنها حالات الندم عن التحول والمعاناة جراء ذلك فهو موقف اضطراري اضطراراً مؤكداً، وأمّا الشعور في التحول الاختياري فهو ليس بهذه المثابة بل هو مرهون بتيسر التحول على وجه عملي ومقبول بالنسبة إلى صاحبه.

٥- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يستتبع أزمة نفسية حادة في معايشة الشخص للخصائص الجسدية المغايرة، ولكن الأمر ليس كذلك في التحول

الاختياري، بل يجري مسار حياة الشخص بنحو طبيعي تقريباً إن لم يمارس التحول الفعلي.

٦- إنّ الشعور في التحول الاضطراري لن يتقوّى بتشجيع الآخرين عليه ولن يضعف بمعارضة الآخرين له، وأمّا الشعور في التحول الاختياري فهو يتقوى بالموقف الإيجابي من الآخرين ويضعف بالموقف السلبي منهم، بل ربما ينشأ عن تشجيع الآخرين كما لوحظ في بعض الحالات دور تشجيع الأم لولدها الوحيد على التأنث منذ الصغر حتى نشأ لديه هذا الشعور.

ومن خلال ملاحظة هذه العناصر يتضح أنّ كثيراً من حالات التحول في العصر الحاضر هي من قبيل التحول الاختياري.

على أنّ من الضروري الالتفات إلى أنّ تمييز الحالات الاضطرارية عن الاختيارية يحتاج إلى متخصص نفسي حكيم وممارس يكون ذا فهم صحيح للموقف الملائم، حتى يتثبّت ويتأكد التأكد اللازم.

هذا، ومن الجائز في بعض الحالات أن يكون الشعور بدواً اختيارياً ثم يتجذر ويكون حالة اضطرارية.

الأمر الثاني: فوضى التمظهرات الاجتماعية في المجتمع الإنساني.

إنّ مما يوجب تفاقم المشكلة الاجتماعية في هذا الاتجاه الجديد الذي يفصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية الذكرية الأنثوية هو ما يلزمه من حالة الفوضى وعدم الانضباط التي تقع في المجتمع الإنساني من جراء تنوع المظاهر المختلفة.

بيان ذلك: أنّ هذا الاتجاه **لو كان** يبنى على قبول انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده شريطة أن يغادر جميع المظاهر الاجتماعية لجنسه ويلزم جميع المظاهر الاجتماعية للجنس الآخر حتى يكون لدينا جنسان اجتماعيان **لكان ذلك** أمراً منضبطاً.

ولكن الاتجاه المذكور لا يبني على مثل هذا المبنى، بل هو يرى أنّ الهوية الجنسية الاجتماعية ـ غير المبنية على الخصائص الجسدية ـ ليست محصورة بعدد معيّن، لأنّ هذه الهوية تنطوي على الاعتبار بالسلوك الاجتماعي للجنسين، والسلوك الاجتماعي للجنسين أمور متعددة من وجوه الزينة وأنواع الملابس والمظاهر البدنية والصداقات الوثيقة والسلوكيات الغريزية والأخرى العامة.

وعليه من الممكن أن يرى الشخص نفسه ذكراً وأنثى معاً، لأنّه يميل إلى تلك السلوكيات جميعاً، كما يمكن أن يرى نفسه حالة وسطى باختيار مزيج من الخصائص الذكرية والأنثوية الجسدية والسلوكية، وهذا المزيج بطبيعة الحال يمكن أن يكون على وجوه كثيرة حسب مكوناته وأجزائه، ولذلك تكون هناك حالات وسطى كثيرة جداً.

بل من الممكن للشخص أن يبدع مظاهر وسلوكيات خاصة غير معهودة لدى الجنسين فيكون حالة مختلفة، بل حالات شتى حسب تعدد تلك السلوكيات، كما يمكن أن يخرج بينها أو من بعضها وبين سلوكيات الجنسين أو بعضها فتكون حالات كثيرة لا تحصى.

وعليه كان فتح هذا الباب موجباً لأن يكون كل شخص (غير متعارف) يريد أن يترجم نفسه على أنّه حالة خاصة ومميزة ويتسابق كثير من الناس من ذوي التوجهات الشاذة على الخروج عن المعتاد والمألوف بداعي جلب النظر والاشتهار أو إرضاء الشعور الداخلي بطلب التميّز وترك التقليد والتلقين ـ كما يُسمّى ـ.

ومن وجوه الفوضى في الهوية الجنسية الاجتماعية وتمظهراتها المغايرة للجسد اتساع النظرية لانتقال الشخص من مذاق إلى مذاق آخر وهي حالة مرشحة للازدياد والتكاثر إذا سمح بها المجتمع الإنساني وتقبلها كحالة طبيعية فيكون الشخص فترة ذكراً على وفق وصفه الجسدي ولكنه ينتقل في فترة لاحقة إلى الأنوثة لكي يدخل بين الإناث في الاجتماعات والصداقة وقد يكون في فترة ثالثة مزدوج الجنسية، وفي فترة رابعة حالة محايدة أو وسطى وهكذا.

ومما ينبه على محاذير هذا الفوضى أنّ من المفروض في الجنس الاجتماعي أن يكون هناك علامة عليه في مظهر صاحبه ليجري التعامل الاجتماعي معه بحسبه، كما كان عليه الحال من قبل عندما كانت البشرية تجري على تبعية الهوية الجنسية الاجتماعية للخصائص الجسدية، فكان هناك مظهران اجتماعيان للجنس: مظهر الذكر، ومظهر الأنثى.

وكذلك كان الحال عليه أوّلاً عند فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية فقد عُني بتميز الجنسين وفق هذه الهوية، ليجري التعامل وفقها وكان المايز هنا بعينه ما كان مايزاً بين الهويتين المعتمدتين على الخصائص الجسدية.

ولكن بعد تشظي أجزاء الهوية الجنسية الاجتماعية وتعددها على وجوه لا تحصى لم يكن المظهر الاجتماعي للذكور والإناث وافياً كعلامة على الهوية الجنسية الاجتماعية المختارة لصاحبها، ولم يكن هناك علامة أخرى من خلال المظهر لصعوبة إيجاد مظهر نوعي واحد لكل هوية كما كان عليه الحال في الذكورة والأنوثة، لأنّ جلّ المظاهر الاجتماعية في الأزياء والمظاهر البدنية ووجوه الزينة كانت تندرج ضمن تصنيف مظهر الذكورة ومظهر الأنوثة، فلا تتضمن المظاهر المتاحة المتعارفة دلالة مختلفة، على أنّ صاحب كل هوية اجتماعية قد يسعى أن يكون له بصمة خاصة على مظهره لا معرفة لعامة المجتمع به حتى يُميَّز بذلك، وبذلك تفقد البشرية أحد أركان التعامل الاجتماعي مع الآخر وهو تميز جنسه؟

وربما اقترح جعل علائم صغيرة لبعض الهويات الغريبة الحادثة، لتكون هذه العلامة دليلاً على هوية صاحبها بدلاً عن المظهر الاجتماعي المميز للذكر والأنثى ، لكن يبدو أنه يتعذر جعل علامة لكل هوية بعد تكاثرها وشدة شذوذ أغلبها.

هذا، ولأجل تعذر وجود علامة لكل نوع اجتماعي (بعد فوضى الأنواع) ربما اقترح جعل علامة جامعة معبرة عن هوية غير الذكورة والأنوثة، وتبقى حينئذٍ مشكلة عدم وجود المعبر عن الهوية الجنسية الخاصة لكل واحد من أصحاب هذه الهويات المصطنعة.

وقد يفترض الشخص أنّ بالإمكان التخلص عن فوضى الأنواع الاجتماعية من طريق حصر الهوية الاختيارية في الذكورة والأنوثة كما كان هو المفترض في هذه النظرية أوّلاً فلا يكون الإذعان بهذه النظرية مستلزماً لفوضى الهوية الجنسية.

ولكن الواقع أنّ هذه الفوضى من لوازم أصل هذه النظرية بطبيعتها منطقياً ونفسياً..

أمّا منطقياً، فلأنّ النظرية مبنية على الأخذ بالانطباع عن الذات أو قل اختيار الشخص جنس ذاته من غير تمثل في الخصائص الجسدية بتاتاً، وهذا الأمر الموهوم بطبيعته يؤدي إلى الخروج عن ثنائية الذكر والأنثى، إذ لا ينحصر الوهم الذي يمكن أن يبنى عليه صاحبه بالهويتين المعروفتين (الذكورة والأنوثة)، وإذا كانت الهوية الجنسية تختص من قبل بهاتين فلأنهما كانتا مبنيتين على الخصائص الجسدية التي لا تعدوهما في غير الحالات الشاذة والمشوهة.

وأمّا نفسياً، فلأنّ الانطباع المغاير للجسد عن جنس الذات هو كما عرفنا ضرب من الاضطراب الإدراكي ذي مناشئ نفسية، لأنه يعبر عن تناقض داخلي بين الخصائص الجسدية ومقتضياتها النفسية والسلوكية وبين الانطباع الذهني للإنسان عن جنسه وميوله النفسية والسلوكية إلى الجنس المغاير.

ومن الطبيعي أنّ الاضطرابات النفسية والانطباعات التي تتولد منها ليست محدودة بحدود منطقية حاصرة، بل من شأنها أن تتشعب في تفاصيلها ومزلقاتها ومضاعفاتها بحسب أسبابها وعواملها.

وعليه فلا غرو إن تشعب الاضطراب النفسي للإنسان عن ذكورته وأنوثته إلى أنواع وانطباعات مختلفة غير منحصرة بعدد معين لا يتجاوزه.

إذاً فالفوضى في التنوع الجنسي الاجتماعي أمر متوقع بعد فتح باب هذا الوهم والقبول به كأمر معقول وعقلائي وسائغ.

وسوف تشهد المجتمعات التي فتحت هذا الباب سريعاً وجوهاً جديدة وغريبة من الأوهام والافتراضات والتخيلات التي يمثل كل منها وفق هذه النظرية نوعاً اجتماعياً[١].

وهذا كله مما يفاقم المحاذير الاجتماعية التي أشرنا إليها في نظرية فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الهوية الجسدية.

فهذه مواضع تثير الخلل الاجتماعي الذي ينشأ عن تحوير هوية الشخص عمّا يلائم جسده إلى انطباعه عن نفسه.

وبذلك يظهر حجم الاختلال الاجتماعي للاقتراح الحديث في فصل الهوية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية.

---

(١) وربما يُقدّر أنّ هذه النظرية تقتضي تقبل انطباع الإنسان عن نفسه حتى لو رأى نفسه حيواناً ما أو نباتاً أو جماداً ما كالقمر، وقد انتشر في بعض البلاد الغربية تقمّص حال الكلب حتى عرف ذلك بظاهرة الكلاب البشرية.

ولكن قد يرفض أصحاب هذه النظرية ذلك بناء على أنّ الهوية المفترضة بعد أن لم تكن جسدية فهي لا بد أن تكون اجتماعية، ولا يمكن أن يلتزم أحد حقاً بالمظهر والسلوك الاجتماعي لحيوان، وما وقع في شأن الكلب لا يزيد على ضرب من اللعب الغريب في بعض الساعات وليس التزاماً دائماً، وأما الجماد فلا سلوك له كي يتم اقتفائه، وهذا بخلاف الذكر والأنثى، إذ يمكن أن يقوم الذكر جسدياً بدور الأنثى وتقوم الأنثى جسدياً بدور الذكر.

والواقع أنّ شيئاً من الذكر والأنثى ليسا مهيئين ولا مُعدّين إعداداً نوعياً جسدياً ونفسياً للقيام بدور الآخر، فلكل منهم شخصيته التي كُوّنا عليها.

فتميز الجنسين اجتماعياً بحسب الخصائص الجسدية لهو ضرورة كبرى في الاجتماع البشري لأهمية هذه الثنائية (الذكر والأنثى) في مبتنيات الحياة الاجتماعية بشكل عميق وواسع للغاية، بل ذلك حق من الحقوق العامة للإنسان في أن يجد الآخر وفق مظهر اجتماعي ملائم لخصائصه الجسدية، ولا يموه على الناظرين والمتعاملين معه تلك الخصائص، وتلك بديهة واضحة للغاية.

البعد الرابع: تهديد وجود النوع والتنوع الإنساني[1]

بيان ذلك: أنّ بقاء النوع الإنساني مصلحة مهمة من مصالح حياة الإنسان كما يدركه العقلاء بفطرتهم جميعاً، فلا بدّ للمجتمع الإنساني من المنطلق الحكيم الاهتمام ببقاء الإنسان معنياً بالتكاثر ومولداً للنوع حتى يبقى الإنسان، ولا يصح سن سنن اجتماعية تؤدي إلى محو الإنسان من هذا الكون وانقراضه تماماً، أو تساعد على ذلك، ولذلك تجد أنّ العقلاء يعترضون في تجمعات متكررة على إفساد البيئة على الأرض مما يؤدي إلى خطر انقراض الإنسان.

إعداد الكون لأجل الحياة والإنسان

وقد اشتمل الكون والسنن الكونية بشكل عام والتكوين الإنساني على إعدادات واضحة لأجل بقاء الحياة والإنسان..

---

(١) الفرق بين هذا البعد وما تقدم في الحديث عن اختلال الإنجاب هو أنّ اختلال الإنجاب كان منظوراً هناك في مستوى الاختلالات الأسرية فحسب، وأما هنا فالمراد به ما يهدد النوع أو التنوع الإنساني.

أمّا الإعدادات العامة لوجود الحياة وبقائها على الأرض فهي ما يظهر بتأمّل خصائص الكون كله من الناحية الكيميائية والفيزيائية على وجه يلائم وجود الحياة وبقائها على وجه الأرض، بل ذكر في الفيزياء الكونية التي تفترض نشأة الكون بالانفجار الكبير لمادة أولية مكثفة للغاية أنّه قد تمّ ترتيب هذا الانفجار من حيث قوته وآثاره من تكوّن المجرات والنجوم والكواكب والأرض وتحديد موقع بعضها من بعض على وجه يسمح بوجود الحياة وبقائها على الأرض، وقد ذكر إيضاح هذا الموضوع في علم الكونيات وعلم الفيزياء الكونية[١]، بل ذكر بعض الفيزيائيين أنه يبدو أنّ الغاية من الكون هو الوصول إلى أروع ظاهرة فيه وهي ظاهرة الحياة بصورها المتعددة، وأكثرها روعة وتعقيداً هو كيان الإنسان بما يشتمل عليه من الخصائص الذهنية والفكرية التي تتيح له عمارة الأرض وما فيها واستثمارها والانتفاع بها وبما عليها من الكائنات من النباتات والحيوانات.

وقد تضمن القرآن الكريم في آيات رائعة للغاية الإشارة إلى أهمية وجود الإنسان على الأرض حتى اعتبره خليفة الله عليها[٢]، ونبه على الإعدادات الكونية

---

(١) لاحظ في توضيحٍ موجزٍ لذلك كتاب وجود الإله من الأنباء الثلاثة الكبرى من سلسلة منهج التثبت في الدين: ص٥٧ وما بعد.

(٢) قال عز من قائل: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ (سورة البقرة: آية ٢٩)، ثم قال تعالى: ﴿**قَالَ يَا آَدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا**

لوجود الإنسان من السماء والشمس والقمر والنجوم والأرض والنباتات والحيوانات والمعادن والرياح والمياه من البحار والأنهار وما تشتمل عليها[1].

إعدادات متنوعة في داخل الإنسان لبقاء النوع الإنساني

وأمّا الإعدادات الخاصة لديمومة الإنسان مما جُعل في داخل الإنسان فهي أيضاً معلومة على الإجمال وفصّله علماء الأحياء، حيث جُهز الإنسان كسائر الكائنات الحية بمجموعتين من الخصائص:

١ - مجموعة تحافظ على امتداد الحياة الشخصية بما يتيح له إعداد الجيل اللاحق، فهناك مئات الإمكانات في تكوين الإنسان تتيح بقاءه بقاء معقولاً يمكن أن يستمر

كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (سورة البقرة: آية ٣٣)، وقد يرجح أن يكون المراد بأسماء هؤلاء - في ظاهر الآية - أسماء الكائنات المادية على الأرض من الماء والشجر والجبال والأنعام وغيرها، لأنّ الإنسان معنيّ بها دون الملائكة، ولذلك خلق الإنسان ليعلم آياته سبحانه في خلقها ويستمتع بها ولم يكن في وجود الملائكة ما يكفي عن الإنسان، إذا لا اهتمام للملائكة بالأرض وما تنطوي عليه، والله أعلم.

(١) قال سبحانه: ﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾** (سورة البقرة: آية ٢٢)، ﴿**اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾** (سورة غافر: آية ٧٩ - ٨٠)، ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾** (سورة إبراهيم: آية ٣٢ - ٣٤).

حتى يوجد الجيل اللاحق ويستقل عن الجيل السابق، وتشمل هذه الإمكانات كثير من الإدراكات والخصائص النفسية والأعضاء وأنظمة المقاومة والتكيف في مقابل الأمراض والجروح وسائر الآفات مثل النظام المناعي المعقد للإنسان.

ومن جملة الخصائص النفسية هو حب الحياة والسعي إلى البقاء حياً، ولذلك لم يكن الانتحار عند العقلاء سلوكاً راشداً وملائماً، لأنه مخالف للفطرة وخلل في سلامة الإدراك، وتجويزه يفتح باباً يوجب مفاسد كثيرة للمجتمع الإنساني.

٢-ومجموعة أخرى من الخصائص تتيح للإنسان أن يمتد بعد حياته في جيل لاحق وهي الجوانب المتنوعة المتعلقة بالإنجاب من الخصائص الجسدية المتمثلة بثنائية الذكر والأنثى وما اشتملا عليه من التكوين البدني المتفاوت والمتكامل من أعضاء التناسل والإنجاب، ومن الخصائص النفسية من قبيل انجذاب الجنسين بعضهما إلى بعض وغريزة الأمومة والأبوة فيهما ورغبتهما في التكاثر والامتداد بعد الممات، مما كان باعثاً على الإنجاب بالرغم من الصعوبة في التوليد ورعاية الأولاد حتى الاستقلال.

إذاً لا ريب في أنّ بقاء النوع الإنساني غاية فطرية ومصلحة كبرى من أهم مصالح الإنسان.

كما أنّ بقاء التنوع الإنساني الرائع المتمثل في اختلاف الأقوام والألوان والحضارات والثقافات والاستعدادات الذهنية والنفسية أيضاً أمر مهم، كما يذعن

به جمهور العقلاء من الناس كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾[1].

وما يضمن بقاء النوع والتنوع الإنساني هو ثنائية الذكر والأنثى ـ بالمنظور الجسدي لا الاجتماعي ـ حيث إنّ هذه الثنائية تشتمل على إعدادات متنوعة مساعدة على استمرار النوع والتنوع الإنساني، وهي:

أوّلاً: الإعدادات الجسدية: وهي وجود قسم من جهاز تكاثر النوع في الرجل وقسم آخر في المرأة، فإذا اجتمعا في ضمن الأسرة أنجبا أولاداً.

وثانياً: الإعدادات النفسية السلوكية: وهي أمور متعددة منها:

١-الانجذاب الغريزي القوي بين الجنسين في تكوينهما الجسدي وسلوكياتهما المثيرة والمغرية، حيث يجعلهما ذلك يسعيان إلى الاجتماع رغم الصعوبات التي تقترن بتلاؤم اثنين في حياة واحدة.

٢-التكامل النفسي العام بين الجنسين باشتمال كل منهما على مزايا يفقدها الآخر، ويكونان بانضمامهما مجموعة واحدة متلائمة كما هو الحال في لين المرأة وعاطفتها وحيائها حزم الرجل وجرأته وإقدامه مما يوجب أن يكون أحدهما سكناً للآخر ويكون بينهما مودة ورحمة خاصة.

---

(١) سورة الروم: آية ٢٢.

٣-غريزة الأمومة والأبوة، أو قل حبّ الإنسان أن يولد نسخة من نفسه وأن يمتد في نسله.

فهذه الأمور النفسية كلها مما تبعث على ما يوجب الإقدام على الإنجاب رغم الصعوبات والمشاق في الإنجاب وحضانة الأطفال حتى الرشد والاستقلال.

وثالثاً: تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة في أمر الإنجاب حيث إنّ المرأة تكون المعنية بحضانة الطفل بينما يكون الرجل معنياً برعاية الأسرة وحمايتها، ولولا توزيع الأدوار على هذا النحو من اثنين (ذكر وأنثى) لم يتأت لهما الإنجاب.

تضعيف نظرية فصل هوية الذكر والأنثى عن الجسد لإعدادات بقاء نوع الإنسان

ومبدأ فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية معول هدمٍ للإعدادات بأنواعها الثلاثة وهي الإعدادات الجسدية والإعدادات النفسية وإعدادات تعدد الأدوار الرابطة بين الجنسين المساعدة على الإنجاب..

١.أما الإعدادات الجسدية للإنجاب فهي تتضرر بالفصل بين الهوية الجنسية والخصائص الجسدية، إذ يتيح تذكر الإناث وتأنث الذكور بإلغاء الخصائص الجسدية أو إيقاف نشاطها ويثقف الناس على أنّ ذلك خيار طبيعي وملائم ومقبول، ومن المعلوم أنّ الأنثى المتذكرة التي ألغت خصائص الأنوثة ليست مصدراً للتكاثر في ركنه الأنثوي، لأنها ألغت أعضاء الأنوثة والغدد الأنثوية التي تمثل الأنوثة، أو استعملت هرمونات ذكرية هي بطبيعتها تحول من دون الإنجاب، وهي لا تريد الإنجاب أصلاً، لأنه شأن أنثوي عضوي، وكما أنها ليست مصدر

للتكاثر في ركنه الذكري، لأنّ ما اكتسبته من خصائص الذكورة بشكل محض لا يوجب إخصاباً، فلو اجتمعت ألف أنثى متذكرة مع ألف ذكر حقيقي أو ذكر متأنث لم ينتجا حياة جديدة، ولم تجد منهما بعد جيل إلا عظاماً بالية، بينما لو كن هؤلاء بخصائص جسدية أنثوية كما خلقت عليها لوجدت بعد جيل منهما أمة كبيرة.

وكذلك الحال في الذكر المتأنث، فإنه لن ينفع في الإنجاب لا بركنه الذكوري، إذ يتم استئصال الغدد الذكورية أو تضعيف فعلها بتزريق الهرمونات الأنثوية حسب ما يفترض في مثله، ولا بركنه الأنثوي لأنّ ما اكتسبه من خصائص الأنثى أمور شكلية بحتة وليس صالحاً للإخصاب كما هو بديهي.

ولو اجتمع ألف ذكر متأنث مع ألف ذكر حقيقي أو ألف أنثى متذكرة لم تجد بعد جيل منهما إلا عظاماً بالية، بينما لو كان هؤلاء ذكوراً بخصائصهم الجسدية واجتمعوا مع إناث كذلك لوجدت بعد جيل منهما أمة كبيرة.

٢-وأما الإعدادات النفسية الفطرية للإنجاب فهي تعتمد على عناصر ثلاثة كما تقدم وكلها تتضرر بهذه النظرية التي فصلت الذكورة والأنوثة الاجتماعية عن الجسدية..

أحدها: الجاذبيات الغريزية، وهي تتضرر تضرراً كبيراً بهذه النظرية، وذلك:

أوّلاً: أنّ أصل الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه مع جسده يضعف الميول الطبيعية لجنسه الجسدي بطبيعة الحال، تشبهاً بالجنس المغاير الذي يتمناه الشخص وفق انطباعه المفترض.

وثانياً: أنّ الميول الغريزية إلى الجنس المغاير مرتبطة بالهرمونات الخاصة، وبإزالة الغدد التي تفرز الهرمونات الملائمة مع الجنس الجسدي وتزريق الهرمونات الملائمة مع الجنس الآخر تضعف الميول الغريزية إلى الجنس المغاير جسدياً.

ثالثاً: أنّ إبراز الهوية الجنسية الاجتماعية بدلاً عن الهوية الجسدية وكتمان هذه على عكس ما جرت عليه البشرية حتى العصر الحاضر يفضي إلى تغيرات كبيرة في مناط الجاذبيات الغريزية في المجتمع البشري ويحرف هذه الجاذبيات عن الوجهة المتعارفة لهذه الجاذبيات من النموذج المنتج للإخصاب والإنجاب ـ وهو نموذج الاقتران الزوجي بين الرجل والمرأة ـ إلى نماذج غير مولّدة مثل الاقتران الشاذ لغير المتحولين بالمتحولين أو الجنس المماثل، كما تقدم من قبل توضيح ذلك.

نعم قد يحافظ الشخص على نشاطه الغريزي الملائم لجسده رغم لحوقه بالجنس الآخر، إلا أنّ ذلك حالة قليلة في أوساط المتحولين، وقد يختارون لأنفسهم هوية وسطى ومبعّضة دون هوية الجنس المغاير.

وثانيها: الجاذبيات الجسدية والنفسية العامة بين الجنسين التي تجعل لهما شخصية مختلفة وجذابة للطرف الآخر، وهذه الجاذبيات أيضاً تتضرر باستقرار فصل المظاهر الاجتماعية عن الخصائص الجسدية في العرف البشري العام بالنظر إلى أنّ المظاهر الجسدية من قبل كانت تؤكد جاذبيات الذكورة والأنوثة وتعطيها أبّهة وجمالاً في المنحى الفطري، ولكن النظرية الحديثة توجه إلى شكلية هذه المظاهر وإرباك الجاذبيات الجسدية المتمثلة فيها، كما تؤدي هذه النظرية إلى إرباك

التوجهات النفسية فإنّها تؤدي إلى تذكر الإناث وتأنيث الذكور في الميول والسلوكيات والأدوار بافتراض تماثل الذكور والإناث في جميع هذه الأمور تماماً.

وثالثها: غريزة الأبوّة والأمومة أو حب التكاثر والامتداد لدى الإنسان، وهذا الأمر أيضاً تمّ تضعيفه في هذه النظرية من خلال ادعاء أن هذه الغريزة ليست فطرية بتاتاً، بل هي صفة مكتسبة كما ادعي ذلك بشأن سائر الميول والسلوكيات والأدوار، ولذلك لم تقدّر هذه الصفة في حق الإناث تقديراً ملائماً، ورُجِّح للمرأة الانشغال بالعمل والوظيفة كالرجل، وأناطة دور الأم بالخادمات.

٣-وأمّا الإعدادات المتعلقة بتكامل الأدوار فهي بطبيعة الحال أيضاً تضررت بافتراض دور متماثل للرجل والمرأة في الحياة تماماً، والاختلاف المشهود بينهم في أدوارهم الأسرية ليس منبثقاً عن اقتضاءات ملائمة لشخصية الجنسين بتاتاً، ولذلك تسعى المرأة إلى أن تقوم بمثل ما يقوم به الرجل من العمل والإنفاق، وتطالب الرجل بتوزيع أمر الاهتمام برعاية الطفل والبيت على وجه مساوٍ وهو أمر يصعب على الرجل، فهو ليس كالمرأة في سعة البال والحنان وفي اهتماماته ما يبعده نوعاً عن ذلك.

ولذلك لم يعد الزواج كمصنع لتوليد الإنسان كما كان عليه الحال منذ نشأت البشرية.

إنّ نظرية فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية تؤدي طبعاً إلى انصراف كثير من أصحاب الميول المستقيمة عن الزواج، إذ ربما تعلق الشخص بآخر على أنه

أنثى فظهر متحولاً إلى الأنوثة، كما أنه ربما تزوج بأنثى مستقيمة فمالت إلى تغيير الجنس ليكون ذكراً.

وعلى الإجمال فإنّ فصل الهوية الجنسية الاجتماعية المعلنة عن الخصائص الجسدية يقتل معاني الأنوثة المولّدة في الإناث ومعاني الذكورة الراعية للأسرة في الذكور، ويبدل الارتباطات الغريزية من اتجاه المحبة للنوع الإنساني ومضامين التضحية لأجل الأطفال إلى اتجاه غريزي وشهوي وفرداني محض مما يساعد على فناء النوع الإنساني أو تتآكل الأقوام التي تسود فيها هذه النظرية وربما تفنى خلال بضعة قرون من جهة تراجع الاهتمام بالتناسل وتجنب الإنجاب والاهتمام باللذات الخاصة، وإنّ مستقبل البشرية إنّما هو للأقوام الذين يجرون على اتفاق الهوية الاجتماعية مع الهوية الجسدية ويهتمون بالتكاثر والإنجاب، وذلك أمر ستشهد علائمه الأجيال غير بعيد.